

السلطة الفلسطينية أزمة شرعية أم مشروعية؟

دراسات
علمية محكمة
(9)

أشرف بدر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دراسات
علمية محكمة
(9)

السلطة الفلسطينية
أزمة شرعية أم مشروعية؟

أشرف عثمان بدر

رئيس التحرير
د. محسن محمد صالح

مدير التحرير
إقبال وليد عميش

مساعدو التحرير
فاطمة حسن عيتاني
باسم جلال القاسم
ربيع محمد الدنان



مركز الزيتون للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

Refereed Academic Studies (9)

The Palestinian Authority: A Legality or Legitimacy Crisis?

By: Ashraf ‘Uthman Badr

تاريخ استلام البحث: 7 حزيران/ يونيو 2018
تاريخ الإجازة النهائية للبحث: 4 أيلول/ سبتمبر 2018

حقوق الطبع محفوظة ©

الطبعة الأولى

2018م – 1440هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-614-494-003-7

(الآراء الواردة في الدراسة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: +961 1 80 36 44

تلفاكس: +961 1 80 36 43

ص.ب.: 14-5034، بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج

ربيع معروف مراد

طباعة

CA s.a.r.l | Beirut, Lebanon | +961 1 304444

فهرس المحتويات

3	فهرس المحتويات
5	الملخص
7	المقدمة
12	أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي:
12	1. الحكم الذاتي والدولة
17	2. بين السلطة والدولة
27	3. الشرعية والمشروعية
31	ثانياً: أزمة شرعية أم مشروعية؟
35	ثالثاً: أزمة السلطة في عهد الرئيس عرفات:
36	1. من السلطة السيادية إلى السلطة الانضباطية
37	2. عنف رمزي
38	3. حالة الاستثناء
39	4. بناء الهيمنة
42	5. نظام زبائني
43	6. شرعية سياسية
46	7. مشروعية بديلة
47	8. ترميم الشرعية السياسية

51.....	رابعاً: السلطة في عهد الرئيس عباس:
51.....	1. التأسيس لشرعية سياسية
52.....	2. انتكاسة... وتكريس حالة الاستثناء
57.....	3. ما بعد الانقسام... سيطرة بلا هيمنة
61.....	4. السعي نحو ترميم الشرعية السياسية
64.....	الخلاصة



الملخص

تهدف الورقة إلى دراسة وتحليل أزمة الشرعية في السلطة الفلسطينية، عبر طرح تساؤل رئيسي يدور حول ماهية الأزمة، وهل الأزمة عابرة أم بنيوية، تولد عن ذلك عدة أسئلة فرعية تتعلق بكيفية بناء السلطة الفلسطينية لسلطتها على ضوء الأزمة البنيوية التي عايشتها، وما هي ميكانيزمات (آليات) فرض سيطرتها. وتهتم الورقة بتشخيص العوامل الداخلية للأزمة، دون تجاهل وجود عوامل خارجية مؤثرة في الوضع الفلسطيني، تتمركز حول التجاذب الإقليمي بين ما اصطلح عليه بمحوريّ "الممانعة" و"الاعتدال"، والضغوطات التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي ومن خلفه الولايات المتحدة الأمريكية. لكن العوامل الخارجية المؤثرة خارجة عن موضوع الورقة، وستهتم الورقة بشكل أساسي بالعوامل الذاتية، ليس لأنها أكثر أهمية من العوامل الخارجية، فالأمور بينهما متداخلة إلى حد يصعب فصلهما، وإنما بهدف حصر الموضوع. وتجادل الورقة بأن أزمة السلطة هي عبارة عن أزمة بنيوية شاملة تمتد لما قبل إنشائها، أزمة تتعلق بشرعيتها ومشروعيتها. تحاول الورقة تحليل سلوك السلطة الفلسطينية دون التقيد بالتسلسل الكرونولوجي. وقد انتهجت المنهج التاريخي التحليلي، وذلك بواسطة إجراء مسح للأدبيات المتعلقة بالموضوع. وتكمن أهمية الورقة في محاولتها تقديم تشخيص وتحليل لطبيعة الأزمة التي تعيشها السلطة الفلسطينية، لعل ذلك يساهم في تغيير الواقع الحالي، والخروج من الأزمة، على اعتبار أن أولى خطوات العلاج هي التشخيص الصحيح، مع ملاحظة أن هذه الورقة تنحى باتجاه نقد تجربة السلطة الفلسطينية وليس تقييم إيجابياتها وسلبياتها.

خلصت الورقة إلى نتيجة مفادها أنَّ السلطة الفلسطينية تعيش أزمة بنيوية، تتعلق بتآكل مشروعيتها مما يؤثر على شرعيتها السياسية، وبدون العمل على بناء مشروع وطني جامع متوافق عليه بين غالبية أبناء الشعب الفلسطيني ستبقى الأزمة قائمة.

كلمات مفتاحية:

السلطة الفلسطينية	النظام الزبائني	الشرعية السياسية
المجلس الوطني الفلسطيني	منظمة التحرير الفلسطينية	الاحتلال الإسرائيلي



السلطة الفلسطينية: أزمة شرعية أم مشروعية؟

أشرف عثمان بدر¹

المقدمة:

”الأزمة تتمثل تحديداً في حقيقة أن القديم يحتضر، والجديد لا يستطيع الولادة؛ وفي هذا المدى الانتقالي يظهر كثير من الأعراض المرضية“².

أثير سؤال الشرعية من جديد على الساحة الفلسطينية عقب انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في 2018/4/30، وما نتج عنه من اختيار لجنة تنفيذية جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)، مما تسبب في اندلاع أزمة جديدة داخل البيت الفلسطيني³. يمكننا الادعاء بأن السلطة الفلسطينية عانت منذ ولادتها من أزمات متلاحقة. في هذا الشأن يوجد ما يشبه الإجماع بين طيف واسع من الكتاب والمفكرين على وجود أزمة في السلطة الفلسطينية، لكنهم اختلفوا في تشخيص هذه الأزمة. البعض يرى أن المشكلة تكمن في عدم تحديد طبيعة العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومرجعيتها المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية⁴. فيما يشير جميل هلال

¹ طالب في برنامج الدكتوراة بالعلوم الاجتماعية – جامعة بيرزيت، وحاصل على درجة الماجستير في الدراسات الإسرائيلية.

² Antonio Gramsci, *Selections From the Prison Notebooks* (London: ElecBook, 1999), p. 556.

³ يوجد تداخل وتشابك بين وضع السلطة الفلسطينية وم.ت.ف بحيث يصعب الفصل بينهما. فقبل الانقسام تمّ تهميش دور المنظمة من قبل قيادة السلطة، لكن تمّ استدعاء أطرها المعطلة بعد نتائج انتخابات 2006؛ بهدف الالتفاف على النتائج. مما يعني صعوبة الفصل أحياناً بين قيادتي المنظمة والسلطة الفلسطينية.

⁴ ممدوح نوفل، ”إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وسبل حلها،“ *مجلة الدراسات الفلسطينية*، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 6، العدد 22، 1995، انظر: <http://www.palestine-studies.org/>

إلى أنَّ الأزمة تتمحور حول النظام السياسي الفلسطيني، وهي ناتجة بشكل أساسي عن محاولة التحول من الحكم الذاتي للدولة⁵، وما رافق ذلك من تهميش لأوساط مهمة في النخبة السياسية⁶، وتفكيك للحقل السياسي الفلسطيني⁷. في حين يدعي البعض بأنَّ الأزمة دستورية، ناشئة عن غموض وتنوع واستمرار تغير الوضع القانوني والدستوري في فلسطين⁸، في المقابل يجادل آخرون بأنَّ الأزمة تكمن في تآكل شرعية السلطة الفلسطينية⁹، فيما يجادل أحمد مبارك الخالدي¹⁰ بفقدان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) لشرعيته بانتهاء فترة ولايته¹¹.

⁵ جميل هلال، الطبقة الوسطى الفلسطينية (رام الله، بيروت: مواطن، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006).

⁶ جميل هلال، تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية إلى ما بعد قيام السلطة الفلسطينية (رام الله: مواطن، 2002).

⁷ جميل هلال، "تفكك الحقل السياسي الفلسطيني"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 27، العدد 107، 2016، انظر:

http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/007-013_0.pdf

⁸ عاصم خليل، "إشكاليات السلطة الدستورية في ضوء الواقع الفلسطيني"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 16، العدد 63، 2005، انظر:

<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/6590.pdf>

⁹ أحمد سامح الخالدي، "المأزق الفلسطيني الراهن: كيف وصلنا إلى هنا وما العمل؟"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 19، العدد 74-75، 2008، انظر:

<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/10029.pdf>

¹⁰ رئيس لجنة صياغة الدستور الفلسطيني، ووزير العدل السابق، وأستاذ القانون الدستوري والنظم السياسية في جامعة النجاح في نابلس.

¹¹ موقع الجزيرة.نت، شرعية رئيس السلطة الفلسطينية بعد انتهاء ولايته، برنامج "بلا حدود"،

2008/10/6، انظر: <https://bit.ly/1PPfn7F>



على صعيد متصل، يميل آخرون للتصريح بأنّ الأزمة تكمن في شكل نظام الحكم وممارساته؛ وتبعية السلطة الفلسطينية الاقتصادية¹²، وتوجهاتها الاقتصادية النيوليبرالية¹³ التي ظهرت في فترة حكم رئيس الوزراء سلام فياض¹⁴، وما ترافق مع نشوء السلطة من انتهاج أسلوب الحكم التسلسلي، وما يلحقه من تراجع الشكل الديمقراطي للحكم؛ والذي تمثل بالتضييق على وسائل الإعلام¹⁵، والحريات العامة وما يرتبط بذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان¹⁶، بالإضافة إلى انتشار الفساد وغياب الشفافية¹⁷. لكن وبعد اجتياح سلطات الاحتلال لمناطق السلطة الفلسطينية سنة 2002 وترافق ذلك مع انسداد أفق الحل السياسي، بدأ بعض الكتاب والمفكرين بالتصريح

¹² حمدي الخواجا، "مأزق الاقتصاد الفلسطيني والأمل بالبعد العربي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 10، العدد 37، 1999.

¹³ يجب الأخذ بعين الاعتبار بأنّ هناك جدل غير محسوم حول دقة إطلاق وصف النيوليبرالية على السلطة الفلسطينية، فالبعض يستند على تبني السلطة الفلسطينية الإطار النيوليبرالي في التنمية لإطلاق هذا الوصف بينما يذهب آخرون إلى اعتبار واقع السلطة الفلسطينية بعيد عن مفهوم النيوليبرالية.

¹⁴ رجا الخالدي وصبحي سمّور، "النيوليبرالية بصفتها تحرراً: الدولة الفلسطينية وإعادة بناء الحركة الوطنية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 22، العدد 88، 2011، انظر:

<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/11113.pdf>

¹⁵ أمل جمال، "تشكّل الدولة وإمكانات الديمقراطية في فلسطين"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 10، العدد 40، 1999.

¹⁶ إياد السراج، "حقوق الإنسان في ظل السلطة الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 8، العدد 30، 1997.

¹⁷ عزمي الشعيبي، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية/ الحالة الفلسطينية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

بأنّ الأزمة أعمق من ذلك، وهي تتعلق بأفول الهوية الفلسطينية¹⁸، وعدم تحديد ماهية المشروع الوطني، بل وغياب المشروع الوطني عقب تبني منظمة التحرير للبرنامج المرحلي سنة 1974¹⁹، وبالتالي توجد ضبابية وعدم تحديد هدف للمشروع الوطني الفلسطيني²⁰.

يلاحظ من استعراض الأدبيات المنشورة²¹، أن البعض يخلط بين أسباب الأزمة وأعراضها، من خلال اعتبار الفساد والحكم السلطوي وانتهاك حقوق الانسان أو حتى التوجه الاقتصادي معبراً عن الأزمة، أو من خلال اعتبار انسداد الأفق السياسي وغياب الرؤية السياسية سبباً للأزمة الحالية. في المقابل، يجادل آخرون بأنّ أزمة النظام السياسي الفلسطيني تكمن في فقدانه للشرعية السياسية، بانتهاء فترة ولاية كل من الرئاسة والمجلس التشريعي، وبالتالي فإنّ الحل يكمن في إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية. لكن هذه الورقة تجادل بأنّ الأزمة أعمق من ذلك، فالأزمة بنيوية؛ وغير مقتصرة على فقدان الشرعية السياسية، بل تتعداها لفقدان المشروعية. مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ السلطة الفلسطينية مرت منذ نشأتها سنة 1994 بمرحلتين

¹⁸ ماجد الكيالي، "صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 23، العدد 90، 2012، انظر: <http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/11293.pdf>

¹⁹ نديم روحانا، "المفاوضات وأزمة المشروع الوطني"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 24، العدد 96، 2013، انظر: <http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/11847.pdf>

²⁰ علي الجرباوي، "السلطة الفلسطينية ومشروع التحرر الوطني"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 27، العدد 106، 2016، انظر: <http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/022-033.pdf>

²¹ بُنيت هذه الورقة بشكل أساسي على مراجعة الأدبيات المنشورة بواسطة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وذلك لكثرة ما نشر حول الموضوع وصعوبة حصره.



أو عهدين هما؛ مرحلة الرئيس الراحل ياسر عرفات (أبو عمار) التي امتدت من سنة 1994 وحتى سنة 2004، ومرحلة الرئيس محمود عباس (أبو مازن) الممتدة من سنة 2005 إلى وقت كتابة هذه الورقة؛ مع ملاحظة أنّ كل مرحلة من هاتين المرحلتين يمكن تقسيمها إلى عدة فترات زمنية. من حيث المبدأ صحيح أنّ الأزمة اختلف شكلها في كلا المرحلتين إلا أنّ هذه الورقة تدعي بأنّ الأزمة متشابهة من حيث الجوهر والبنية.

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي

يصطدم الباحث في الشأن الفلسطيني بعدة إشكاليات؛ من أبرزها صعوبة تحديد بعض المفاهيم، فعلى سبيل المثال وفي سياق البحث بما يتعلق بالسلطة الفلسطينية، هل الحديث يدور حول دولة أم حكم ذاتي؟ فلا هي مستوفية لجميع عناصر الدولة (السيادة "السلطة"، والشعب، والإقليم)، ولا هي متوافقة مع مفهوم الحكم الذاتي. فهل هي عبارة عن كيان سياسي يقع ما بين الدولة والحكم الذاتي؟ أم أنها كما صرّح الرئيس الفلسطيني محمود عباس سنة 2018 "سلطة من دون سلطة وتحت احتلال من دون كلفة"²². فإذا كانت سلطة بدون سلطة، فكيف تفرض السلطة سيطرتها في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ ستحاول هذه الورقة في سياق وضع الإطار النظري والمفاهيمي؛ التعرض لمفهوم السلطة الفلسطينية من خلال استعراض مفهوم الحكم الذاتي والتعريض على نظريات الدولة، ومدى التمايز بين مفهومي الدولة والسلطة، ومن ثم الانتقال إلى توضيح مفهومي الشرعية والمشروعية، مع التنويه للمقصود بمفهوم الأزمة.

1. الحكم الذاتي والدولة:

بحسب الباحثين هرست هانوم Hurst Hannum وريتشارد ب. ليليش Richard B. Lillich لا يوجد تعريف محدد في القانون الدولي لمفهوم الحكم الذاتي. والذي يتم استخدامه في الأغلب لوصف حالة من السيادة الخاصة أو الحماية من التبعية. هنا من المهم الإشارة إلى أنّ مفهوم "السيادة" غير متبلور بشكل واضح في القانون الدولي حيث يتم تعريفه بطريقة دائرية كـ "مجموع

²² الرئيس يدعو المجلس المركزي لإعادة النظر بالاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير وإسرائيل، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2018/1/14، انظر:

http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=gTBOJra809138523468agTBOJr



الحقوق والواجبات الدولية التي يعترف بها القانون الدولي على أنها موجودة في دولة ما“، وبالتالي فإنّ التعريف التقليدي هو أن الدول ذات السيادة هي ”تلك الدول التي تمارس السلطة العليا على جميع الأشخاص والممتلكات داخل حدودها، وهي مستقلة تماماً عن كل السيطرة من الخارج“²³.

بدأ اهتمام الأمم المتحدة United Nations بمفهوم الحكم الذاتي منذ سنة 1945، في سياق سعي بعض الأقاليم للحصول على حكم ذاتي. يمكن الاستنتاج أنّ أحد العناصر الأساسية الدافعة لهذه الأقاليم داخل الدولة المركزية لطلب الحصول على الحكم الذاتي هو سعيها للعيش بحرية وديموقراطية. وهكذا، ومن خلال معايير الأمم المتحدة فإنّ الحكم الذاتي يعني ظهور الإقليم كدولة مستقلة ذات سيادة، وهذا لا يعني بالضرورة أن يكون الإقليم مستقل تماماً عن الحكومة المركزية. فهو يشترك مع الحكومة المركزية بالمواطنة والجنسية، وكذلك النظام الجمركي والعملة، علاوة على ذلك فهو كيان تابع للسلطة القضائية العليا في الدولة المركزية، ومفوض للحكومة المركزية في الدفاع والعلاقات الخارجية، ففي الغالب لا تعامل أقاليم الحكم الذاتي في القانون الدولي كشخصية دولية، على الرغم من الاعتراف بهذا الإقليم ككيان مستقل، وإن كانت هنالك بعض الحالات منحت بعض سلطات الحكم الذاتي حرية الانضمام للمنظمات الدولية والدخول في اتفاقات دولية (مثل أولاند Öland)²⁴.

على الرغم من عدم وجود تعريف محدد للحكم الذاتي في القانون الدولي؛ إلا أن البعض يعرفه بالاستناد على مبادئ القانون الدولي والتجارب القانونية

²³ Hurst Hannum, and Richard B. Lillich, “The Concept of Autonomy in International Law,” *The American Journal of International Law*, vol. 74, no. 4, 1980, p. 886.

²⁴ *Ibid.*, pp. 885–887.

الدولية، وبالتالي نجد تيم بوتير Tim Potier يعرفه بأنه "ترتيب سياسي داخل الدولة الموحدة ذات الحكم المركزي، يقوم على أساس نقل، وليس مجرد تفويض، سلطات ومسؤوليات وصلاحيات من السلطة المركزية العليا، إلى مكّون أو مكونات داخل الدولة، تشكل بالعادة أقلية أو أقليات، وذلك بهدف منح الفرصة لهذا المكّون أو تلك المكونات ليقرر باستقلالية عن تلك السلطة العليا في شؤون محددة منحتها إياها تلك السلطة العليا، من أجل تحقيق المصلحة العامة لمن هم تحت نطاق مسؤوليتها"²⁵.

من خلال استعراض هذا التعريف لمفهوم الحكم الذاتي تبرز إشكالية إطلاق مفهوم الحكم الذاتي على السلطة الفلسطينية، من حيث اعتبار الحكم الذاتي ترتيب سياسي داخل دولة، يتعلق ببعض مواطنيها من حملة جنسيتها، فالاحتلال الإسرائيلي منذ سنة 1967، لم يمنح الفلسطينيين الجنسية الإسرائيلية، وصفة المواطنة الكاملة، ولا حتى مواطنين من الدرجة الثانية، وهذا شيء طبيعي في سياق الطابع الاستعماري الاستيطاني لـ "دولة إسرائيل". وبالتالي لم يكن فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة في يوم من الأيام جزء من مكونات "دولة إسرائيل". علاوة على أنّ الفلسطينيين لا يشكلون أقلية في داخل الدولة بل هم السكان الأصليون الذين تمّ اغتصاب أرضهم، ويشكلون بمجموعهم (في الأراضي المحتلة سنة 1948 والمحتلة سنة 1967) أغلبية، إن لم يكونوا متساويين في العدد مع المحتلين من الصهاينة. إذاً لا تقتصر مشكلة الحكم الذاتي في كونه منقوص السيادة، بل تتعداه في جوهر مفهوم الحكم الذاتي الذي يصعب إسقاطه على السلطة الفلسطينية، وإن كانت تحمل بعض صفاته. علاوة على ذلك، لم يستمد مفهوم "الحكم الذاتي" في حالة السلطة

²⁵ Tim Potier, *Conflict in Nagorno-Karabakh, Abkhazia and South Ossetia: A Legal appraisal* (The Hague, London, and Boston: Kluwer Law International, 2001), p. 54.



الفلسطينية من القانون الدولي وإنما من اتفاق أوسلو Oslo Accords وملحقاته، الذي صُمم لينتج سلطة وكيلة للاحتلال وحامية لأمته.

في محاولتنا توصيف السلطة الفلسطينية من المهم فحص ما يتعلق بمفهوم الدولة، بهدف التعرف على مدى انطباقها على السلطة الفلسطينية. توجد عدة اتجاهات ومدارس حاولت تفسير المنشأ التاريخي لنظرية الدولة، على رأسها الاتجاه العقلي أو الطبيعي الذي يدعي بأن الدولة والمجتمع لا يمكن فهمهما إلا من خلال مقياس أو مُثُل عليا موجودة في الطبيعة، لا يتوصل لها الإنسان إلا من خلال التأمل والتفكير. أما الاتجاه الديني فيدعي بأن الدولة عبارة عن صناعة ربانية مقدسة. فيما يجادل الاتجاه الوضعي بأن الدولة هي من صنع الظواهر التي يوجدها الإنسان، وليس من فعل الطبيعة. في المقابل يدعي الاتجاه التاريخي بأن الدولة تنشأ طبقاً لتغيرات المجتمع²⁶.

حاول كثير من المفكرين وضع نظريات تفسر كيفية عمل الدولة، وبشكل خاص منذ بدأت فكرة الدولة الحديثة بالظهور في أوروبا مع بداية القرن الـ17. توجد أربع نظريات بارزة في هذا المضمار، أولها نظرية الدولة المطلقة Theory of Absolute State، والتي تدعي بأن الحاكم (الملك) هو الدولة، والدولة هي الحاكم (الملك). من أبرز الداعين لهذه النظرية هوبز Hobbes، وقد تمّ تطعيم هذه النظرية بدعاوي دينية مفادها بأن الدولة والحاكم (الملك) مقدّسَيْن، وأنّ الحاكم (الملك) يكتسب صفة دينية، وبالتالي فإنّ طاعته من طاعة الرب. في المقابل، ظهرت النظرية الدستورية للدولة Theory of Constitutional State كردة فعل على ويلات الحكم الفردي المطلق، فمن وجهة نظر المنادين بهذه النظرية كجون لوك John Locke ومونتيسكو

²⁶ C.L. Wayper, *Political Thought: The Teach Yourself Books* (London: English Universities Press, 1954).

Montesquieu، فإنّ مصائب الحكم الفردي المطلق لا تقل عن مشاكل الفوضى وشريعة الغاب. فالدولة يجب أن تدافع عن الصالح العام، مع فصل للسلطات وسيادة للشعب، ووجود عقد اجتماعي²⁷ يجتمع عليه فئات الشعب. في سياق متصل، ظهرت النظرية الأخلاقية للدولة Ethical Theory of the State والتي ظهرت في ألمانيا كرد فعل على أفكار الثورة الفرنسية المتبنية للنظرية الدستورية. طوّر هيجل Hegel مفهوم الدولة الأخلاقية عبر ادعائه بأنّ النظرية الدستورية ليس لها محتوى أخلاقي، فهي مقتصرة على القوانين الجامدة دون تمثيل لروح الأمة أو أخلاقها. فالدولة بحسب هيجل يجب أن تمثل روح الأمة وأخلاقها، وأنّ لها رسالة سامية. عارض ماركس Marx هذه النظرية واعتبرها مجرد كذبة، يتم فيها التعمية على هيمنة الطبقة الرأسمالية تحت دعاوى الصالح العام والأخلاق، وذلك بالتزامن مع تطور الصناعة في أوروبا، وبروز طبقتي العمال والرأسماليين، من هنا طوّر ماركس مع إنجلز Engels النظرية الطباقية للدولة Class Theory of the State، التي يعدان فيها الدولة أداة بيد الطبقة المهيمنة، وأشارا لوجود صراع بين طبقتي العمال والرأسمالية²⁸.

يمكننا القول بأنّ أيّاً من نظريات الدولة السالفة الذكر لا تنطبق بشكل كامل على وضع السلطة الفلسطينية²⁹، وإنما نجدها بشكل جزئي، فمن ناحية نجد في السلطة ملامح الحكم المطلق عبر تعطيل دور المجلس التشريعي، وحصر

²⁷ وجود اتفاق محدد بين مجموعة من الأشخاص الذين يسهمون في وضعه وصياغته، يتم فيه تحديد الحقوق والواجبات.

²⁸ أندرو فنسنت، **نظريات الدولة**، ترجمة خلف أبو شهيوه ومالك محمود (بيروت: دار الجيل، 1997).

²⁹ مع التحفظ على إطلاق صفة الدولة على السلطة الفلسطينية، لكن أغراض البحث الأكاديمي تلزمننا باستعراض هذا المفهوم بهدف فحصه.



معظم الصلاحيات بيد الرئيس عباس ومن قبله بيد الرئيس عرفات. وذلك بالرغم من وجود قانون أساس للسلطة ينص على الفصل بين السلطات والتعددية السياسية واحترام حقوق الأفراد³⁰. وحتى النظرية الأخلاقية موجودة في السلطة الفلسطينية عبر إعلانها الدائم عن التزامها بالمشروع الوطني وسعيها للتحرر من الاحتلال وتحقيق الحلم الفلسطيني. إلا أنه من الصعب إسقاط النظرية الطبقية على السلطة الفلسطينية كونها "دولة" نامية وبعيدة عن وصف الدولة الصناعية، وإن كانت هناك مؤشرات قوية على ظهور طبقة وسطى مع قيام السلطة الفلسطينية، كامتداد للطبقة البرجوازية المتحالفة مع السلطة الفلسطينية³¹.

2. بين السلطة والدولة:

لا بدّ في البداية التمييز بين السلطة والدولة من حيث الدور والمفهوم. فمن حيث الدور تمثل الدولة المصلحة العمومية "السيادة" الثابتة، وبالتالي فهي بعيدة عن مجال التنافس السياسي، بينما تمثل السلطة السياسية توازن القوى الاجتماعية والسياسية وليس إجماعها، فهي انحياز لبرنامج سياسي متغير³². ومن هنا، تبرز معضلة السلطة الفلسطينية التي تمارس دور "الدولة" التي يفترض وجود إجماع عليها، بينما الأصل أن تمارس دور السلطة السياسية الممثلة لتوازن القوى الاجتماعية والسياسية.

³⁰ القانون الأساسي المعدل، موقع المقتفي، منظومة القضاء والتشريع في فلسطين، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، انظر: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138>

³¹ جميل هلال، الطبقة الوسطى الفلسطينية.

³² عبد الإله بلقزيز، "السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة"، في مجموعة مؤلفين، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 17.

قد يدمج البعض بين المفهومين وكأنهما يعودان للمعنى نفسه؛ بينما هما مختلفان، فالدولة تضم الإقليم (الأرض)، والشعب، والسلطة (السيادة). وفي الحالة الفلسطينية تفتقر السلطة الفلسطينية لعنصر أساسي من عناصر تكوين الدولة وهو السيادة الكاملة، علاوة على عدم سيطرتها على الأرض أو الشعب المشتت بين التهجير وأراضي سنة 1948، لذلك من الصعب وصفها بالدولة. في السياق نفسه، نجد أنَّ السلطة (السيادة) عنصر من عناصر تكوين الدولة. لكن لا يعني وجود عنصر السلطة وممارستها بالضرورة وجود دولة. فالبشر يمكنهم العيش بدون دولة لكن من الصعب أن يعيشوا بدون سلطة. فحتى المجتمعات "البدائية" تعيش ضمن سلطة سياسية، دون وجود للدولة، وهذا ما أشار له بيار كلاستر Pierre Claster في أثناء معاشته لقبائل الغاياكي Guayaki في غابات الأمازون³³. وهذا أيضاً تحقق في الضفة الغربية وقطاع غزة في فترة الانتفاضة الأولى التي انطلقت سنة 1987، والتي استطاع فيها الشعب الفلسطيني إدارة حياته اليومية بدون وجود قوات شرطية، حيث يتم حل الخلافات بواسطة اللجان الشعبية والشخصيات الوطنية، بعيداً عن سيطرة دولة الاحتلال. صحيح أن السيطرة العامة كانت للاحتلال العسكري الإسرائيلي، لكنها سيطرة بلا هيمنة، شأنها شأن الدول الاستعمارية. كما أشار لذلك رانجيت جوها Ranajit Guha المتأثر بأفكار غرامشي Gramsci حول مفهومَي السيطرة والهيمنة³⁴ (سيتم تفصيل ذلك لاحقاً). في الخلاصة قد تمارس السلطة الفلسطينية شكل من أشكال السلطة لكن ذلك لا يعني بأنها دولة.

³³ نيكولاس بولانتزاس، **نظرية الدولة**، ترجمة ميشيل كيلو (بيروت: التنوير للطباعة والنشر، 2010)، ص 40.

³⁴ Ranajit Guha, *Dominance Without Hegemony: History and Power in Colonial India* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).



إذا كان مفهومَي الحكم الذاتي والدولة لا ينطبقان على السلطة الفلسطينية، فكيف إذاً تعمل السلطة الفلسطينية؟ بحسب ميشيل فوكو Michel Foucault فإنَّ السلطة "ليست مؤسسة، وليست بنية، وليست قدرة معينة يتمتع بها البعض، إنها الاسم الذي يُطلق على وضع استراتيجي معقد في مجتمع ما"³⁵. يجادل فوكو بأن السلطة حاضرة في كل مكان، وبأنَّه لا توجد سلطة تمارس بدون مجموعة أهداف ومقاصد، وبالتالي فإنَّ للسلطة عقلانية تتمظهر في تكتيكاتها، ومن ثم فمن غير المجدي أن نبحث عن هيئة الأركان التي توجه عقلانية السلطة، أو عن الطبقة التي تحكم، أو حتى عن الجماعات التي تشرف على أجهزة الدولة، أو عن الجهات التي تتخذ أهم القرارات الاقتصادية وتدير بواسطتها الشبكة السلطوية، الفاعلة في المجتمع³⁶. في المقابل، فإنَّ ميكافيلي Machiavellian عالِم موضوع السلطة من خلال علاقات القوة، فبحسب ادعائه يمكن تحليل آليات السلطة من خلال معرفة حقل علاقات القوة³⁷.

يتوافق منذر الشاوي³⁸ مع ادعاء فوكو بصعوبة تعريف السلطة في ذاتها، ويجادل بأنه يمكن لمس أثر السلطة على أرض الواقع، فالسلطة بحسب الشاوي "تصور عند الإنسان لتفسير أو إدراك أوامر الحاكم"³⁹. وبالتالي فإنَّ العلاقة بين الإنسان والسلطة هي علاقة فكر، ومن هنا تلجأ السلطة إلى استعمال القوة للحصول على الطاعة. في السياق نفسه، نجد أن الدولة تمتاز

³⁵ ميشيل فوكو، **إرادة المعرفة**، ترجمة مطاع صفدي وجورج أبي صالح (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990)، ص 103.

³⁶ المرجع نفسه.

³⁷ المرجع نفسه، ص 105.

³⁸ أستاذ القانون الدستوري وفلسفة القانون، ووزير سابق للعدل والتعليم العالي في العراق.

³⁹ منذر الشاوي، **فلسفة الدولة** (بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2012)، ص 6.

في جوهرها بامتلاكها للسلطة، بمعنى أنها تكون صاحبة السلطة على الإقليم والشعب ولا شيء يعلو على إرادتها، فالدولة لديها سلطة واحدة وبدونها لا يمكن أن تتحقق الدولة، ولكي يصبح للدولة صفة قانونية فيجب عليها أن تنال هذه الصفة من قاعدة قانونية تحدد نشاطها وتعطيها القوة اللازمة⁴⁰. من هنا، تبرز معضلة السلطة الفلسطينية وخللها البنوي، فهي أنشئت بقوة اتفاق أوسلو الذي ينص بشكل على بناء نظام سياسي ديمقراطي، وإن كان قد تطرق إلى إجراء الانتخابات. فاتفاق أوسلو لا يمنحها بالأساس سلطة كاملة، فكيف لسلطة مجزوءة أن تفصل بين السلطات وتمارس الشكل الديمقراطي للحكم، هي أصلاً لم تحصل على سلطة كاملة حتى تفصلها أو تقسمها بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية. لكن من ناحية أخرى، لا يمكن إنكار أن السلطة الفلسطينية تمارس السلطة، من خلال سنّ بعض القوانين والسيطرة على بعض نواحي الحياة الفلسطينية، فهي ليست بالمطلق سلطة بدون سلطة وإنما هي سلطة مجزوءة.

نعود للسؤال كيف تعمل السلطة؟ حاول نزيه الأيوبي الإجابة على هذا السؤال من خلال الاستعانة بغرامشي، الذي أسهب بالحديث عن فكرة هيمنة الدولة، التي تلجأ للقوة الناعمة (أجهزة إعلام، ومثقفين) من أجل فرض سيطرتها، فتصبح الدولة المربية وبالتالي لا تلجأ للقوة العارية، وعندما يقتنع أغلبية الشعب بالدولة تصبح قوية، وبالتالي تصبح الدولة متكاملة بسبب تكامل سيطرتها المادية والفكرية والأمنية، بينما تلجأ الدولة الفاشلة للقوة الأمنية لفرض سيطرتها. وبحسب نزيه الأيوبي فإنّ قلة قليلة من الدول

⁴⁰ المرجع نفسه، ص 8-13.



العربية هي دول "قوية"⁴¹ حقاً، مع أن معظمها دول "صلبة"⁴²، والكثير منها دول "ضارية"⁴³، وذلك بالرغم من أنها تمتلك بيروقراطيات وجيوش إلا أنها ضعيفة حينما تواجه مسائل من قبيل جباية الضرائب، أو كسب الحروب، أو تشكيل قوة هيمنة، أو أيديولوجيا تستطيع أن تمضي بالدولة إلى أبعد من المستوى القسري والتشاركي، ومنه إلى الميدان المناقبي أو الفكري⁴⁴.

يدعي الأيوبي بأن الدولة العربية لم تنمو من رحم تاريخها الاجتماعي - الاقتصادي، أو تقاليدھا الثقافية أو الفكرية الخاصة بها، فهي دولة ضارية تلجأ للقسر من أجل أن تحافظ على نفسها، لكنها ليست قوية، وذلك لافتقارها إلى قوة "البنية التحتية" المتضمنة أدوات وعلاقات الإنتاج، والتي تمكن الدولة من النفاذ إلى المجتمع بشكل فعال، من خلال آليات على شاكلة جمع الضرائب، بالإضافة إلى افتقارها إلى الهيمنة الأيديولوجية بالمعنى الغرامشي، والتي تجعلها قادرة على تشكيل كتلة اجتماعية تتقبل شرعية الطبقة الحاكمة⁴⁵.

⁴¹ دولة تكمل المجتمع ولا تناقضه، ولا تظهر قوتها في إخضاعها للمجتمع بل في قدرتها على العمل مع مراكز القوة في المجتمع أو من خلالها. انظر: نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 881.

⁴² دولة كثيراً ما تكون متأخرة نسبياً في التصنيع، ولديها مديرون تنفيذيون أقوياء ومستويات أعلى من المركزية، وهي تحاول أن تفرض تنظيماً معيارياً ومفصلاً للاقتصاد والمجتمع، وتفضل التدخل الهادف إلى تحقيق غايات بعيدة المدى تتمحور حول التراكم. انظر: المرجع نفسه، ص 879.

⁴³ دولة على درجة عالية من التضاد مع المجتمع بحيث أنها لا تستطيع أن تتعامل معه إلا من القسر والقوة السافرة. انظر: المرجع نفسه، ص 881.

⁴⁴ المرجع نفسه.

⁴⁵ المرجع نفسه، ص 43.

يخوض الأيوبي في الجدل حول الدولة، مستعرضاً المفهوم الهيجلي للدولة والقائم على انتصار المصلحة العامة على الخاصة. في المقابل، انتقد ماركس مفهوم هيجل، واعتبره مفهوم الدولة عن نفسها، فمن وجهة نظر الماركسية تبدو الدولة بصفتين مختلفتين، فإما أنها انعكاس للمجتمع والطبقة السائدة، أو أنها كيان موجود داخل المجتمع يعمل على الموازنة بين المصالح القائمة في المجتمع مع دعم المصالح الطفيلية. في السياق نفسه، نجد غرامشي يعرف الدولة بأنها "المجمع الكامل للنشاطات العملية والنظرية التي لا تقوم الطبقة الحاكمة بواسطتها بتبرير وإدامة سيطرتها فحسب، بل إنها تسعى لكسب الموافقة الفاعلة لأولئك الذين تحكمهم"⁴⁶. تناول غرامشي موضوع تحقيق "السيطرة" من خلال "الهيمنة"، حيث عمل على تطوير مفهوم "الهيمنة" عند ماركس Marx ولينين Lenin، معتبراً أن الهيمنة محمية بدرع القسر، وأن الهيمنة تتحقق من خلال إقناع المحكومين بقبول منظومة ومعتقدات الطبقة الحاكمة، وأن يشاركوها قيمها الاجتماعية والثقافية، بحيث تغدو الطبقة الحاكمة مهيمنة بواسطة قيادة الطبقات الحليفة لها، والسيطرة على الطبقات المعادية لها⁴⁷. يستخدم غرامشي مصطلح "الدولة البوليسية"، أي الدولة بمفهوم وظائفها في فرض القانون والنظام، وفي المقابل "الدولة التكاملية" التي تتكامل سيطرتها المادية والفكرية والأمنية، والتي يربطها بمفهوم الدولة الأخلاقية "التربوية"⁴⁸. وبالتالي، إن لم تستطع السلطة الوصول لنموذج الدولة التكاملية، فستلجأ لمفهوم الدولة البوليسية، وهذا ما سنحاول إثباته في السطور اللاحقة فيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية.

⁴⁶ المرجع نفسه، ص 39.

⁴⁷ المرجع نفسه، ص 41.

⁴⁸ المرجع نفسه، ص 43.



يلاحظ هنا، أنَّ مفهوم غرامشي للهيمنة أوسع من مفهوم فيبر Weber للشرعية والذي يقوم على احتكار العنف المادي، لأنَّ غرامشي لا يقيد نفسه بالعمليات التي يتم فيها القبول بالبنية السياسية للنظام، بل يهتم بالرضى الثقافي والأيديولوجي⁴⁹. وقد يكون السبب في ذلك تعريف فيبر للدولة بأنها تحتكر العنف المادي، وهذا ما عارضه بورديو Bourdieu عبر تعديل تعريف الدولة بأنها تحتكر العنف المادي والرمزي⁵⁰، في السياق نفسه، يشير بورديو إلى أنَّ الدولة ”هي مبدأ تنظيم الرضى بما هو قبول بالنظام الاجتماعي والالتحاق به، ومشايعة للمبادئ الأساس لهذا النظام الاجتماعي. وأنها أساس ليس الإجماع والتوافق بالضرورة، وإنما وجود المبادلات والتداولات، بما في ذلك التي تفضي إلى الخلاف“⁵¹. يعمِّق بورديو (وإن لم يصرح بذلك) بفكرة العنف الرمزي symbolic violence مفهوم هيمنة الدولة الذي نظر له غرامشي، والذي تسعى الدولة لتحقيقه من خلال اللجوء للقوة الناعمة (أجهزة إعلام، ومثقفين، ومناهج مدرسية) بهدف فرض سيطرتها. حيث يجادل بورديو بأنَّ ”أي نشاط تربوي هو موضوعياً نوع من العنف الرمزي، وذلك بوصفه فرضاً من قبل جهة متعسفة لتعسف ثقافي معين“⁵². وهذا ما سنلمسه لاحقاً في المناهج الدراسية للسلطة الفلسطينية.

⁴⁹ المرجع نفسه.

⁵⁰ يعرف بورديو العنف الرمزي بأنه: ”ذلك العنف الناعم واللامحسوس واللامرئي من ضحاياه أنفسهم، والذي يمارس في جوهره بالطرق الرمزية الصرفة للاتصال والمعرفة، أو أكثر تحديداً، بالجهل والاعتراف أو بالعاطفة حداً أدنى“. انظر: بيار بورديو، **الهيمنة الذكورية**، ترجمة سلمان قعفراني (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009).

⁵¹ بيار بورديو، **عن الدولة**، ترجمة نصير مروة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 20.

⁵² بيار بورديو، **العنف الرمزي**، ترجمة نظير جاهل (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1994)، ص 7.

يشير غرامشي إلى وجود خلط عند الطبقات الوسطى وصغار المثقفين؛ بين مفهوم الدولة الطبقة ومفهوم المجتمع المنضبط/ المنظم، وأن الثورة التي أحدثتها الطبقة البرجوازية في مفهوم القانون ومن ثم في وظيفة الدولة، تتمثل في الرغبة بالامتثال للسلطة The will to conform. وبالتالي غيرت الطبقة البرجوازية (التي تدعي قدرتها على استيعاب كل المجتمع) من وظيفة الدولة كقوة مجردة إلى العمل كمربي. هنا يعد غرامشي كل دولة هي "دولة أخلاقية طالما أن من أهم وظائفها رفع مستوى غالبية السكان الساحقة إلى مستوى ثقافي وأخلاقي معين، مستوى (أو نمط type) يلئم احتياجات تطور القوى الإنتاجية، ويتفق بالتالي مع مصالح الطبقات الحاكمة، الوظيفة التربوية الإيجابية للمدرسة، والوظيفة التربوية القمعية والسلبية للمحاكم، هي من أهم نشاطات الدولة في هذا الخصوص"⁵³، مضيفاً بأن هنالك أنشطة ومبادرات للمجتمع المدني تسعى لتحقيق الغاية نفسها، والتي في مجموعها تشكل جهاز الهيمنة السياسية والثقافية للطبقات الحاكمة.

في هذا السياق، يمكننا القول بأنّ ماركس اهتم بالوظائف الاقتصادية للدولة، أمّا غرامشي اهتم بمفهوم الهيمنة، بينما عالج ألتوسير Altosir موضوع أجهزة الدولة الأيديولوجية، وحذا حذوهم فيما بعد مفكرين يهتمون بتوصيف الدولة بما تقوم به، وبالناس الذين تديرهم، ولكن دون أن يطرحوا السؤال عن الميكانيزمات التي يفترض أنها تنتج ما يؤسس هذه الدولة⁵⁴. فعلى سبيل المثال، القيام للعمل الساعة الثامنة لا يتم بالبوليس واستخدام العنف المادي كما يدعي فيبر، وهذا الأمر بعيد عن مفهوم الهيمنة

⁵³ أنطونيو جرامشي، كراسات السجن، ترجمة عادل غنيم (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994)، ص 269.

⁵⁴ بيار بورديو، عن الدولة، ص 21.



لغرامشي⁵⁵. ربما كانت نظرية فوكو حول السلطة الانضباطية وكيفية تشكيلها، والتي تعتمد على إنفاذ القانون، هي الجواب على سؤال بورديو، حول الميكانيزمات التي تنتج ما يؤسس الدولة.

يجادل فوكو في كتابه "المراقبة والمعاقبة" بوجود منظومات لعلاقات السلطة "القوة"، كل منها تعمل في منظومة مختلفة، محلاً طبيعة السلطة السيادية Sovereign power التي سادت في نهاية القرن الـ 17 وبداية القرن الـ 18 في أوروبا، والتي استخدمت التعذيب والإعدام كتقنيات لبسط سيطرتها على الجمهور، فالسلطة (ممثلة بالملك) هي التي تحدد من الذي يعيش ومن الذي يموت. لكن ومع ترسخ الحداثة في القرن الـ 19 حدث تحول نحو السلطة الانضباطية Disciplinary power، حيث أصبح السجن أهم وسيلة للعقاب. هنا يفند فوكو ادعاء التنويريين بأن التحول من التعذيب والإعدام إلى السجن يعود لظهور النزعة الإنسانية، مدعياً بأن السبب في هذا التحول هو بطلان تأثير "تقنية" التعذيب والإعدام، كآلية لردع الجمهور، فبدل أن يصبح حضور الجمهور لتعذيب وقتل الخارجين عن السلطة سبباً في أخذ العبرة، تحول الجمهور نحو التعاطف مع الضحية، فتحول الخارج عن السلطة إلى بطل يستحق التضامن معه، فالتعذيب والإعدام في جوهره، من وجهة نظر فوكو، لا يعيد العدالة لنصابها وإنما يعمل على تقوية السلطة⁵⁶.

تحول السلطة نحو السجن كمؤسسة عقابية جاء كنتيجة لفقدان التعذيب التأثير المرجو منه، وهكذا أصبح يتم إبعاد الخارج على السلطة عن المجتمع وعزله لأنه خرق "العقد الاجتماعي"، فيتم تحقيق سيطرة السلطة من خلال التحكم بالجسد. فالجسد هو الحيز الذي تتمظهر فيه السلطة الانضباطية.

⁵⁵ المرجع نفسه، ص 27.

⁵⁶ ميشيل فوكو، إرادة المعرفة.

وسجن المذنب تجلى لتحكم هذه السلطة بالجسد. وبالتالي أصبح القانون خطاب عن العقوبة؛ حيث يدّعي فوكو أنّ ”النظام القانوني والحقل القضائي يشكّلان الأرضية الدائمة لعلاقات الهيمنة وتقنيات الإخضاع المتعددة الأشكال“⁵⁷. إذاً فوكو يرى في القانون وسيلة للهيمنة بأشكالها المختلفة، فالمؤسسات التي تنفذ القانون وتممرره لا تقوم على علاقات سيادة بقدر كونها علاقات هيمنة، التي يمكن ممارستها في المجتمع، وهو لا يقول بتركز هذه الهيمنة في يد فرد (ملك) أو مجموعة من الأفراد، وإنما يجب الأخذ بعين الاعتبار أنّ السلطة عند فوكو الذي يقتبس منه خالد فهمي ”من جهة الإيجاب والإثبات (وليس الإخضاع والهيمنة) ضمن استراتيجيات محددة... وهذه السلطة ليس لها مركز واحد وأساسي... بل إنها منتشرة وموزعة في الجسد الاجتماعي كله، أي أنها حاضرة في كل مكان“⁵⁸.

يمكننا فهم ميكانيزمات سيطرة الدولة على الأفراد بناءً على نظريتي فوكو وبورديو بشكل أفضل مما يطرحه غرامشي عبر مفهوم الهيمنة، والذي يستعين به الأيوبي لإثبات ادعائه بأن الدولة العربية ليست قوية؛ نتيجة افتقارها إلى الهيمنة الأيديولوجية، والتي تجعلها قادرة على تشكيل كتلة اجتماعية تتقبل شرعية الطبقة الحاكمة. فبحسب فهمنا لفوكو لا يشترط وجود هيمنة أيديولوجية لتحقيق الانضباط. وبحسب بورديو فالدولة عبارة عن ”جمع من الفاعلين الاجتماعيين الموحدين، الخاضعين للسيادة ذاتها“⁵⁹. وبحسب بولانتزاس Polantzاس يعود الفضل لتحليلات غرامشي في مدّ مجال الدولة إلى المؤسسات الأيديولوجية؛ من خلال إيضاح طبيعة حضورها

⁵⁷ ميشيل فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع**، ترجمة الزواوي بغفورة (بيروت: دار الطليعة، 2003)، ص 52.

⁵⁸ خالد فهمي، **كل رجال الباشا**، ترجمة شريف يونس (القاهرة: دار الشروق، 2001)، ص 40.

⁵⁹ بيار بورديو، **عن الدولة**، ص 76.



في علاقات الإنتاج، وهذا التصور طوّره التوسير بالبناء على فرضية تقول "إنّ الدولة تنشط بمساعدة القمع والمذهبية الأيديولوجية، فهي تؤثر بقدر ما تمنع، وتحول، وتعيق، وتثقل، أو بقدر ما تكذب، وتزور، وتكتم، وتحجب"⁶⁰.

في سياق متصل، يعرف بورديو الدولة بأنها "الإسم الذي نعطيه لمبادئ مضمرة للنظام الاجتماعي ومستورة لا ترى، لنشير به إلى ضرب من الإله الخفي أو الإله المستور، ولنشير في الحين ذاته إلى السيطرة المادية (الفيزيكية) والرمزية في آن، وكذلك للعنف المادي والرمزي"⁶¹. ومن ثم فإنّ أفعال الدولة أفعال مأذون بها مهمورة بسلطة تحيل مثل القضاء. فالقاضي والمدير والمفتش عبارة عن فاعلين مهمورين بسلطة رمزية أعقبتها مفاعيل⁶². خلاصة القول يمكننا الادعاء بأنّ السلطة الفلسطينية استطاعت أن تفرض سيطرتها لكنها فشلت في فرض هيمنتها، وذلك بسبب افتقارها للشرعية السياسية، فلجأت من أجل تمكين سيطرتها إلى نموذج الدولة البوليسية، والسلطة الانضباطية. وهذا ما سنحاول إثباته في السطور اللاحقة.

3. الشرعية والمشروعية:

يمكن القول أنّ سلطة الحكام في جوهرها عبارة عن سلطة إرغام مادية (بالإضافة إلى العنف الرمزي بحسب مفهوم بورديو)؛ تعبر عن نفسها بما تضعه من قوانين وأنظمة، وأنّ السلطة تعتبر "شرعية" إذا كان المسؤول عنها يمارسها بطريقة توافق عليها غالبية أعضاء المجتمع الذي يقع تحت سيطرة هذه السلطة، أي بطريقة تتوافق مع الرأي السائد في المجتمع، وبالتالي فإنّ الشرعية عبارة عن معتقد لدى الغالبية، ومن ثم فإنّ مفهوم الشرعية

⁶⁰ نيكولاس بولانتزاس، مرجع سابق، ص 27.

⁶¹ بيار بورديو، عن الدولة، ص 24.

⁶² المرجع نفسه، ص 33.

يتضمن إيمان غالبية أعضاء المجتمع إيماناً حقيقياً بأن السلطة يجب أن تمارس بطريقة معينة دون غيرها، وإلا فقدت السلطة مبرر طاعتها، وهذا الإيمان قد يكون دينياً بالاعتقاد أن الرب هو مصدر السلطة، أو قد يكون ديموقراطياً بالاعتقاد أن الجماعة البشرية هم مصدر السلطة⁶³. في بعض الأحيان، قد يحدث تنازع للشرعيات (كما حدث في الحالة الفلسطينية عقب انتخابات 2006)، حينئذ ستنشأ أزمة الشرعية، والتي هي في الواقع عبارة عن أزمة المجتمع، بمعنى أزمة في قيم ومعتقدات هذا المجتمع⁶⁴.

أما مفهوم المشروعية فهو قائم على كيفية توجيه الحكام والأوامر لمن يحكمونهم، فالمشروعية تعني خضوع نشاط السلطات الإدارية للقانون الوضعي، وبالتالي فإن فكرة المشروعية تتجسد عند السلطات الدنيا في الدولة أو الوكلاء (الموظفين)، الذين لا يستطيعون اتخاذ أي قرار ما لم يتماشى مع القوانين والأنظمة، وبالتالي فإن المشروعية تدرك من خلال علاقة السلطة بالقانون، ومن ثم فإن دولة القانون هي دولة المشروعية. وبالتالي فإن رضا المواطنين عن طريقة ممارسة السلطة وانتقالها ومصدرها يدور في إطار شرعية السلطة السياسية، أما المشروعية فتدور حول ممارسة السلطة ضمن إطار النظام القانوني. إذاً ما يحكم شرعية السلطة من عدمها هي المرجعية السياسية، وما يحكم المشروعية من عدمها هي المرجعية القانونية أو الدستور الناظم (في الحالة الفلسطينية الميثاق الوطني أو القانون الأساس). مع الأخذ بعين الاعتبار أن أزمة الشرعية تقود إلى أزمة القانون، فالسلطة التي تعاني من شرعية متزعزعة ستعاني بشكل تلقائي من خلل في تطبيق القانون. وفي المقابل فإن عدم خضوع الحاكم للقانون والدستور سيؤدي

⁶³ منذر الشاوي، مرجع سابق، ص 53-56.

⁶⁴ المرجع نفسه، ص 8.



لزعزعة مشروعية السلطة القائمة، وهذا يعني تأكل شرعية الحاكم، فعدم التزامه بالقوانين والقواعد الدستورية يعني أن ممارسته للسلطة لم تعد تحظى بتأييد غالبية المواطنين الذين توافقوا في الدستور على سبل ممارسة السلطة⁶⁵. بناءً على ما سبق يمكننا الادعاء بأن أزمة السلطة في جوهرها أزمة شرعية ومشروعية، وهذا ما سنحاول إثباته في السطور القادمة.

قبل مغادرة هذا القسم من الورقة، لا بدّ من الإشارة إلى الأساس النظري لـ "حالة الاستثناء" التي تعيشها السلطة، والمقصود هنا بـ "حالة الاستثناء" State of Exception ما نظّر له جورجو أغامبين Giorgio Agamben؛ من أنها "نقطة اختلال التوازن بين القانون العام والشأن السياسي"⁶⁶. بحيث تبدو حالة الاستثناء كأنها "العتبة التي يبدأ عندها انعدام التمييز بين الديمقراطية والاستبداد"⁶⁷، بحيث يتم شرعنة العمل بقوانين الطوارئ، وإصدار مراسيم لها قوة القانون، كما هو الحال بعد الانقسام الفلسطيني سنة 2006 وتعطيل عمل المجلس التشريعي. فيؤدي هذا التحول إلى القضاء على الديمقراطية لأنه يجعل من الحاكم أكثر قوة، من حيث امتلاك السلطة التنفيذية سلطات أوسع، في حين يحظى المواطنون بحقوق أقل.

حاول عدة مفكرين شرعنة "حالة الاستثناء" في الدول الديمقراطية، على رأسهم كارل شميت Carl Schmitt الذي دعى للتمييز بين الديكتاتورية الدستورية التي تهدف للحفاظ على النظام الدستوري، والديكتاتورية غير الدستورية التي تؤدي إلى قلب نظام الحكم. برّر شميت حالة الاستثناء

⁶⁵ المرجع نفسه، ص 61-65.

⁶⁶ جورجو أغامبين، حالة الاستثناء: الإنسان الحرام 1، 2، ترجمة ناصر إسماعيل (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2015)، ص 42.

⁶⁷ المرجع نفسه، ص 45.

بالاعتماد على فكرة أنَّ الحاكم يتصرف في هذه الحالة كحامٍ للدستور. في المقابل، يجادل أغاميين بأنَّ التجربة التاريخية أثبتت أنَّ الديمقراطية الخاضعة للحماية تفتقر في جوهرها للديموقراطية، وبأنَّ نموذج الديكتاتورية الدستورية، حسب مفهوم شमित، والتي تمثل مرحلة انتقالية، ستؤدي حتماً إلى تأسيس نظام شمولي⁶⁸. وهذا يدفعنا للاستنتاج بأنَّ تطبيق حالة الاستثناء سيقود للتلاعب بمشروعية النظام، ومن ثم تآكل شرعيته، والتحول نحو نظام شمولي⁶⁹، والذي يسبقه التحول نحو النظام السلطوي، كما هو الحال في السلطة الفلسطينية⁷⁰.

⁶⁸ المرجع نفسه، ص 65.

⁶⁹ يمتاز النظام الشمولي بتدخله في كل مناحي الحياة كالاقتصاد، والثقافة، والقيم، بينما لا يشترط ذلك في النظام السلطوي.

⁷⁰ ليس بالضرورة أن يتحول النظام السلطوي لنظام شمولي، لكن النظام السلطوي يعد خطوة أولى نحو التحول لنظام شمولي، عدا عن تقاطعهما في كثير من الخصائص.



ثانياً: أزمة شرعية أم مشروعية

تمتد أزمة المشروع وما نتج عنها من أزمة الشرعية في السلطة الفلسطينية في جذورها إلى ما قبل إنشائها، على اعتبار أن السلطة الفلسطينية منبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، وأي خلل في مشروعية المنظمة يعني ضمناً خلل في شرعية الأساس الذي قامت عليه السلطة الفلسطينية. يمكننا الادعاء بأن أزمة الشرعية التي تعيشها السلطة تمتد إلى الأزمة التي عايشتها المنظمة سنة 1974، وبالتحديد مع اعتماد برنامج النقاط العشر أو "البرنامج السياسي المرحلي" الذي تمّ اعتماده في جلسة المجلس الوطني الفلسطيني الـ 12، والمتضمن إقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء من فلسطين. لم تنحصر أزمة الشرعية وقتئذ في انسحاب بعض الفصائل من المنظمة، والتي عرفت بفصائل جبهة الرافض، وضمت كلاً من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية - القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي، ومنظمة الصاعقة⁷¹. كما لا تقتصر أزمة الشرعية على ترهل مؤسسة المنظمة وهياكلها التنظيمية، نتيجة تراجع العمل المؤسساتي داخل المنظمة، وانحسار القرار بيد قلة من القيادات، بعد اعتماد نظام الكوتا والمحاصصة الذي تحول بالتدريج إلى نظام يهمل دور المؤسسات الوطنية لصالح قلة من الأفراد⁷². وإنما تعود أزمة الشرعية في أساسها لتجاوز قيادة المنظمة لجوهر العقد الاجتماعي⁷³ والدستور المتمثل

⁷¹ محفوظ جابر، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: الرافض السياسي والمقاومة العملية، موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2015/12/27، انظر: <https://bit.ly/2IE7NBT>

⁷² مجدي المالكي وحسن لدادوة، تحولات المجتمع الفلسطيني منذ سنة 1948: جدلية فقدان وتحديات البقاء (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018)، ص 203.

⁷³ المقصود هنا بالعقد الاجتماعي هو التوافق الوطني أو التوافق الفصائلي، وهو مختلف عن العقد الاجتماعي الذي يؤسس لمواطنة متساوية.

بالميثاق الوطني الفلسطيني الذي تمّ التوافق عليه سنة 1968، ومن ثم فهي أزمة مشروعية قادت إلى أزمة شرعية. يتعلق تجاوز الميثاق الوطني بالمغزى الأساسي للبرنامج المحلي، وهو التخلي عن الإطار النظري الذي بُني عليه الميثاق الوطني، والذي يتمثل ببراديغم Paradigm اعتبار "إسرائيل" كيان استعماري، والتحول نحو إطار نظري جديد للصراع يتمثل ببراديغم (الإطار النظري أو النموذج الفكري) الصراع بين قوميتين، وإن لم يصرح البرنامج المحلي بشكل مباشر بذلك. إن القبول بإقامة دولة فلسطينية على أي جزء من فلسطين يفهم منه بأن الصراع بين الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الصهيونية؛ هو عبارة عن صراع بين حركتي تحرر وطني، يحل بواسطة التفاوض وتقاسم الأراضي. بينما نصّ الميثاق الوطني الفلسطيني بأنّ الصراع في جوهره هو صراع مع قوة مستعمرة، وبالتالي فإنّ حلّ مثل هذا النوع من الصراع يكون بحسب النموذج الجزائري (أو الفيتنامي) أو بحسب نموذج جنوب إفريقيا، وبتعبير آخر إما أن يكون عبر الكفاح المسلح وطرده المستعمر، أو تفكيك الكيان الاستعماري ونظام الفصل العنصري، وإنشاء كيان سياسي يضم الجميع على أساس المواطنة والمساواة⁷⁴.

تلقت مشروعية منظمة التحرير وبالتالي شرعيتها؛ ضربة إضافية مع انعقاد دورة المجلس الوطني الـ 19 سنة 1988، والإعلان عن وثيقة الاستقلال، وبيان سياسي يتضمن عزم المنظمة على التوصل لتسوية سياسية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي، على أساس أحكام الشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن Security Council، وعقد مؤتمر دولي على أساس قرارَي 242 و338⁷⁵، والذي يعني ضمناً القبول بمبدأ حلّ

⁷⁴ نديم روحانا، مرجع سابق.

⁷⁵ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: <https://bit.ly/2HIL9Lo>



الدولتين. مما يعني تجاوز جوهر الميثاق الوطني الفلسطيني، الذي يستمد منه مشروعية القرارات وبالتالي شرعية القيادة السياسية. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه لظهور مواقف سياسية علنية لأطراف فلسطينية وازنة من داخل منظمة التحرير، ترفض عقد مؤتمر دولي على أساس قراري 242 و338، حيث غاب عن دورة المجلس الـ 46 عضواً من أصل 447، علاوة على رفض 46 من أعضاء المجلس الوطني البند المتعلق بقراري 242 و338؛ جلّهم من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وامتنع 10 عن التصويت⁷⁶.

تأكلت مشروعية المنظمة بفعل تجاوزها الميثاق الوطني، وبلغت الأمور ذروتها مع التوقيع على اتفاق أوسلو سنة 1993. حيث تسبّب اتفاق أوسلو في انسحاب محمود درويش، وشفيق الحوت، وفيما بعد عبد الله الحوراني، من عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وتقديم استقالتهم، بالتزامن مع انسحاب القيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية، وتشكل جبهة رافضة لاتفاق أوسلو اصطلاح عليها بالفصائل العشرة، على رأسها كل من الجبهتين الشعبية، والديموقراطية، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي⁷⁷. تمّ إقرار اتفاق أوسلو في اجتماع المجلس المركزي للمنظمة سنة 1993 بغياب ما يقارب ربع الأعضاء، حيث حضره 83 من أصل 110، وصوت 68 من الحاضرين عليه بالموافقة، وتفويض اللجنة التنفيذية بتشكيل السلطة الفلسطينية⁷⁸. مما زاد في تعميق الجروح في جسد الشرعية الفلسطينية، حيث يعد اتفاق أوسلو مرحلة فارقة في تآكل مشروعية منظمة التحرير وشرعيتها، فاتفاق أوسلو ضرب عرض الحائط بالميثاق الوطني،

⁷⁶ سميح شبيب، "الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني"، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 189، 1988، ص 92.

⁷⁷ داود تلحمي، **الفكرة والدولة** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2017)، ص 677.

⁷⁸ ممدوح نوفل، "إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وسبل حلها."

وتجاوز مقررات المجالس الوطنية المتعاقبة منذ نشأة المنظمة. تآكل مشروعية المنظمة بفعل تجاوزها للميثاق تبعه تآكل في شرعيتها بانسحاب فصائل وشخصيات وازنة منها، ومعارضة قطاعات مهمة من الشعب الفلسطيني من خارج المنظمة لاتفاقية أوسلو. المثير في الأمر أنَّ أشد المتحمسين للاتفاق كان يعلم بأنَّه يدخل في مقامرة كبيرة قد تكرر الاحتلال لأجيال قادمة. وهذا ما صرَّح به محمود عباس في اجتماع المجلس المركزي في الدورة الـ 12 سنة 1993 بقوله: ”هذا الاتفاق هو عبارة عن قاسم مشترك بين عدوين، وهو يحمل في أحشائه إمكانية إقامة دولة مستقلة، إلا أنه قد يتحول إلى تكريس للاحتلال لسنوات أخرى“⁷⁹.

⁷⁹ أحمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق: مفاوضات أوسلو 1993 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005)، ص 295.



ثالثاً: أزمة السلطة في عهد الرئيس عرفات

دشن دخول الآلاف من العائدين من أفراد منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1994 إلى غزة وأريحا بداية نشوء السلطة الفلسطينية، التي واجهت منذ البداية خللاً وأزمة بنيوية في شرعيتها ومشروعيتها، كونها بنيت على أوصلو وتمّ بموجبها تجاوز الميثاق الوطني. مالت الفصائل الفلسطينية الفاعلة إلى إعطاء فرصة للقيادة المتنفة في منظمة التحرير، والاكتفاء بمعارضة أوصلو سياسياً دون اللجوء للعنف، فلربما ينتج عن تطبيق الاتفاق إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة، كما يأمل منظرو الاتفاق. من البداية ظهرت أزمة شرعية السلطة بالعلاقة الملتبسة بينها وبين منظمة التحرير التي تأسست بموجب قرار منها، كان واضحاً وجود توجه لتهميش اللجنة التنفيذية لصالح السلطة الفلسطينية، وقد برز ذلك بشكل واضح في شهر شباط/فبراير 1995، أي بعد عدة أشهر من قيام السلطة، بدعوة السلطة اللجنة التنفيذية للاجتماع، فأصبح الأمر معكوساً وكأن السلطة تمثل هيئة أعلى من اللجنة التنفيذية، فمنحوا أنفسهم صلاحية الدعوة للاجتماع، بعد أن عطلوا عقد أي اجتماع للجنة التنفيذية طوال عشرة أشهر. مما أعطى ذريعة لبعض أعضاء التنفيذية للدعوة لمقاطعة الاجتماع، بعد ذلك بأسابيع دعا رئيس اللجنة التنفيذية لعقد اجتماع في القاهرة، إلا أن الاجتماع لم يعقد بسبب عدم رغبة أعضاء التنفيذية المنخرطين في السلطة. مما أعطى انطباعاً لدى بعض المحللين بأن هنالك توجه لدى قيادة السلطة بإماتة منظمة التحرير لصالح إحياء السلطة⁸⁰. من المنطقي أن تسعى قيادة السلطة للإقدام على هذه الخطوة لأن تفعيل اللجنة التنفيذية للمنظمة يعني ضمناً الانتقال من سيطرة السلطة الفلسطينية.

⁸⁰ ممدوح نوفل، "إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وسبل حلها."

1. من السلطة السيادية إلى السلطة الانضباطية:

شرعت السلطة الفلسطينية في بناء مؤسساتها، ولأنها كانت متأكدة الشرعية بفعل معارضة قسم مؤثر من الشعب الفلسطيني لفكرة نشوئها، قامت بفرض سيطرتها من خلال أدوات القمع والعنف المادي، بحيث لجأت إلى منهج الدولة البوليسية من أجل فرض سيطرتها. حيث تم تأسيس قوة أمنية مسلحة مكونة من ثمانية أجهزة لتحقيق ذلك⁸¹. بالرجوع لمفهوم غرامشي حول الهيمنة والسيطرة سنجد أن السلطة سعت للسيطرة بواسطة أدوات القمع على حساب الهيمنة بواسطة الإقناع، وهذا زاد من تآكل شرعية السلطة وفاقم من أزمته، فبدل أن تعمل السلطة على إعادة بناء إجماع وطني حولها، عمدت إلى العنف المادي. تجسد ذلك في السنوات الأولى لعمر السلطة بتصاعد الانتهاكات لحقوق الإنسان، التي تراوحت بين التعذيب والقتل وبين الحرمان من الحق في التعبير وملاحقة العاملين في مجال حقوق الإنسان. وبلغ الأمر ذروته في 18/11/1994 بقتل 14 فلسطينياً برصاص الشرطة الفلسطينية خارج مسجد فلسطين بغزة⁸². سبق ذلك في 12/10/1994 حملة اعتقالات واسعة تجاوزت 300 قيادي من حركة حماس، وبحسب ادعاء حماس بذريعة أسرها الجندي الإسرائيلي نحشون فاكسمان ونachshon Wachsmann⁸³. ما سبق يدفعنا للاستنتاج بأن السلطة ومن خلال انتهاجها للعنف المادي وقتل المتظاهرين في مسجد فلسطيني كانت

⁸¹ محسن محمد صالح (محرر)، السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994-2013 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015)، ص 138.

⁸² إياذ السراج، مرجع سابق.

⁸³ بيان صحفي تعقيباً على حملة الاعتقالات التي شنتها السلطة في صفوف حركة حماس، موقع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، 13/10/1994، انظر: <https://bit.ly/2rMVAAA>



تسعى، حسب مفهوم فوكو، لفرض السلطة السيادية، وبانتهاجها سياسة الاعتقالات سعت لفرض سلطة انضباطية على أفراد المجتمع الفلسطيني.

2. عنف رمزي:

عمدت السلطة ومن خلال المنهاج الفلسطيني المدرسي إلى ممارسة العنف الرمزي، بحسب مفهوم بورديو، والذي ينص على أن أي نشاط تربوي هو موضوعاً نوع من العنف الرمزي. نلمس ذلك في فرض السلطة رؤيتها السياسية في تعريف ما هي فلسطين، وبأنها مقتصرة على الأراضي المحتلة سنة 1967، فيتم تغطية أراضي سنة 1948 من خريطة فلسطين على غلاف كتاب التاريخ للصف الـ 11، بقرارات الأمم المتحدة⁸⁴ 181، و194، و242، و338. وبدءاً من منهاج التربية الوطنية للصف الأول يتم اختزال فلسطين في مدن دون مدن، ويتم تجاهل فلسطين التاريخية واستبدالها بفلسطين ما بعد أوسلو⁸⁵. حتى يصل الأمر لمن يقرأ منهاج الصف السادس في التربية الوطنية إلى الاعتقاد بأن الفلسطينيين قد أصبحوا يعيشون في إطار دولة مستقلة قائمة على أسس ديموقراطية⁸⁶. ”لقد تطور منهاج التربية الوطنية ليرسم وطناً للطلبة في ظل اتفاقية أوسلو على الرغم من أن أوسلو لم تضمن شكلاً للوطن،....، المنهاج ينمي ويزرع شكل الوطن في الأراضي التي احتلت في العام 1967“⁸⁷. وتدعي سونيا الحلو بأن المنهاج الفلسطيني أفقد الفلسطينيين

⁸⁴ رباب جمعة وحنان غالب، منهاج العلوم الاجتماعية، في عبد الرحيم الشيخ (محرر)، المنهاج الفلسطيني: إشكالات الهوية والمواطنة (رام الله: مواطن، 2006)، ص 279.

⁸⁵ عصمت عبد الخالق ورامي سلامة، منهاج التربية الوطنية، في عبد الرحيم الشيخ (محرر)، المنهاج الفلسطيني: إشكالات الهوية والمواطنة (رام الله: مواطن، 2006)، ص 289.

⁸⁶ المرجع نفسه، ص 291.

⁸⁷ سونيا الحلو، منهاج التربية المدنية، في عبد الرحيم الشيخ (محرر)، المنهاج الفلسطيني: إشكالات الهوية والمواطنة (رام الله: مواطن، 2006)، ص 324.

مصادقية روايتهم التاريخية بسبب التزامه بسقف أوسلو، واشترطات الدول المانحة، والحرص على عدم بناء جيل "إرهابي" يقاوم من أجل استعادة أرضه، فلا نجد أي إشارة لحق اللاجئين بالعودة إلى أرضه⁸⁸. بالرغم مما سلف إلا أن العدو الصهيوني أبدى انزعاجه من المناهج الفلسطينية، واعتبرها محرّضة على "الإرهاب"، بالاعتماد على بعض القراءات، ومن ضمنها دراسة عن المناهج الفلسطينية نشرها سنة 2006 "مركز إسرائيل - فلسطين للأبحاث والمعلومات"، ومقدمة إلى مكتب العلاقات العامة في القنصلية الأمريكية بالقدس، والتي أشارت إلى عدم وجود توازن في المنهاج الفلسطيني فيما يتعلق بمفاهيم السلام، والتسامح، والمجتمع المدني، وحقوق الإنسان، وصورة الآخر. حيث تعد نتائج الدراسة "نموذجاً لما هو مطلوب من الفلسطينيين بعد أوسلو، ولما يراد تحقيقه من العديد مما يطلق عليه "المشاريع المشتركة"...، أي صهينة العقل والوجدان الفلسطيني ليقبل بالرواية الصهيونية الرسمية عن تاريخ المكان وتاريخ شعوب المنطقة"⁸⁹.

3. حالة الاستثناء:

كان لا بدّ للسلطة وحتى تؤسس لسيطرتها؛ من تشكيل منظومة قانونية وقضائية تتساق مع أهدافها، وذلك في سبيل تعزيز سلطتها الانضباطية. حيث تحكمت رئاسة السلطة في عملية تعيين القضاة وتدخلت في آليات تعيين الجهاز القضائي⁹⁰. ميكانزمية الأحداث كانت تشير إلى صعوبة تكوين سلطة

⁸⁸ المرجع نفسه، ص 329.

⁸⁹ إصلاح جاد، المناهج الفلسطينية - أدوات القراءة الإسرائيلية بين التطبيع والصهينة، في عبد الرحيم الشيخ (محرر)، المنهاج الفلسطيني: إشكالات الهوية والمواطنة (رام الله: مواطن، 2006)، ص 164.

⁹⁰ محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص 146.



ديموقراطية، قائمة على الفصل بين السلطات، على ضوء اهتزاز الشرعية من ناحية، وعدم وجود سيادة كاملة من ناحية أخرى. لذلك كان منطقياً أن يتم تأسيس محكمة أمن الدولة بضغط من الأمريكيين والإسرائيليين، بموجب مرسوم من رئيس السلطة في شباط/ فبراير 1995. وبحسب منظمة العفو الدولية (أمنستي) Amnesty International، فإن الهدف من تشكيلها كان "العمل ضدّ الذين يعتقد بأنهم ينفذون أو يدعمون أعمال عنف ضدّ الإسرائيليين"⁹¹، مما دفع منظمة العفو بدورها للتشكيك في استقلالية القضاء الفلسطيني. تلا ذلك المرسوم الرئاسي لقانون المطبوعات والنشر الصادر في 1995/6/5؛ والذي يقيد حرية العمل الصحفي. ومن بعده المرسوم الرئاسي الصادر في 1998/11/9 المتعلق بشأن "تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض"، والذي يهتم بمتابعة منع التحريض في المحتوى الإعلامي والمنهاج الدراسي للسلطة، وذلك بموجب اتفاق واي ريفر Wye River مع الإسرائيليين سنة 1998. وكذلك اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة في 2000/4/30، والذي يقيد عقد اجتماعات عامة، ويطلق يد جهاز الشرطة في فضائها⁹². يمكننا القول بأن تأسيس محكمة أمن الدولة وما تلاها من قوانين تمّ تشريعها بشكل منفرد من رئاسة السلطة، هو عبارة عن تجسيد لحالة الاستثناء التي تحدث عنها أغامبين، وما ينبني عليها من ترسيخ النظام السلطوي.

4. بناء الهيمنة:

حاولت السلطة بناء هيمنتها (بحسب غرامشي) من خلال أدوات القوة الناعمة وعلى رأسها الإعلام، حيث أولت السلطة اهتماماً بوسائل الإعلام

⁹¹ أمل جمال، مرجع سابق، ص 132.

⁹² محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص 140.

منذ نشأتها. تجسد ذلك في تأسيس "هيئة الإرسال الفلسطينية" بالتزامن مع قيام السلطة سنة 1994، والتي تدير محطة إذاعة وتلفزة عامة. تمّ تعيين 180 شخصاً في الهيئة على قاعدة الولاء الشخصي لرئيس السلطة، كما تمّ وضع الهيئة تحت رقابة قيادة السلطة لدرجة تعيين ضابط شرطة والناطق باسم السلطة كمديرين لمحتوي الإذاعة والتلفاز، بهدف ضمان الترويج لمواقف السلطة الفلسطينية وعدم انتقادها⁹³. كان واضحاً تأثير اتفاق أوسلو من ناحية تغيير توجهات وسائل الإعلام الفلسطينية التي تديرها المنظمة التحرير، حيث تمّ التمهيد لذلك من خلال إغلاق الذراع الإعلامية للمنظمة "فلسطين الثورة" قبل عدة أشهر من قيام السلطة، وكذلك شهرية "شؤون فلسطينية"، بالتزامن مع وقف الدعم المادي لصحيفتي "الفجر" و"الشعب" الصادرتان في الضفة الغربية مما تسبب بإغلاقهما. وحلّ محلها بعد إنشاء السلطة الفلسطينية صحيفتي الحياة الجديدة والأيام، اللتان تبنيتا التغيير في خطاب المنظمة من حيث التبشير بحلول "السلام" وإنهاء الصراع، بعكس وسائل إعلام المنظمة المغلقة والتي اهتمت بالتنظير لكيفية إدارة الصراع مع العدو الصهيوني⁹⁴.

رسمت السلطة عدة خطوط حمراء للصحافة الفلسطينية، تعرّض كل من تجاوزها للملاحقة أو الاعتقال، على رأس هذه الخطوط الحمراء انتقاد شخص الرئيس أو عائلته، أو التعرض لأداء الأجهزة الأمنية والتنسيق الأمني مع الإسرائيليين، حتى وصل الأمر إلى ملاحقة من ينتقد أداء السلطة من الصحفيين⁹⁵. بل تعداه لاعتقال الصحفي داود كتاب سنة 1997، لمجرد أنه

⁹³ أمل جمال، مرجع سابق، ص 123.

⁹⁴ المرجع نفسه، ص 120.

⁹⁵ محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص 611.



بثّ عبر التلفاز الذي يديره، جلسة المجلس التشريعي التي ناقشت موضوع الفساد في السلطة⁹⁶.

تتبع وسائل إعلام السلطة سيدفعنا للاستنتاج بأنها قد مارست العنف الرمزي في خطابها الإعلامي؛ وذلك بالتصافر مع العنف المادي الذي مارسه الأجهزة الأمنية، تجسد ذلك بتأكيد السلطة على فكرة نبذ العنف تجاه الإسرائيليين، وهذا يعني ضمناً وصم المقاومة الفلسطينية للمشروع الاستعماري الإسرائيلي بممارسة العنف؛ وليس المقاومة (أي الفعل المقاوم)، ومن ثم كان يُلمز دوماً من طرف أعمال المقاومة على اعتبار أنها تعطل تحقيق الحلم الفلسطيني بإقامة الدولة. كان من المنطقي أن يحدث هذا التغير في خطاب السلطة الإعلامي (ومن خلفها المنظمة)، على ضوء التغيير في تصور طبيعة الصراع، والتحول من براديغم الصراع بين مستعمر ومستعمر إلى براديغم الصراع بين حركتين قوميتين، والذي يرى في التفاوض وسيلة لتحقيق "المشروع الوطني" المتمثل بحل الدولتين. ويبدو أن سياسة السلطة البوليسية آتت أكلها من حيث بناء سلطة انضباطية، لكنها فشلت في بناء هيمنة ثقافية. ظهر ذلك في استطلاع للرأي أجراه مركز البحوث والدراسات في جامعة النجاح، في كانون الأول/ ديسمبر 1996، حيث أقر 52% من المستطلعة آرائهم بأنهم لا يستطيعون انتقاد السلطة الفلسطينية من دون خوف من ردة فعلها، وهذا مطابق لاستطلاع أجري في حزيران/ يونيو، والذي أعرب فيه 49% عن خوفهم من السلطة⁹⁷.

لم تكتفِ السلطة بممارسة العنف الرمزي في وسائل الإعلام التابعة لها، بل عمدت إلى العنف المادي من أجل فرض سيطرتها، وذلك عبر إسكات الأصوات

⁹⁶ أمل جمال، مرجع سابق، ص 112.

⁹⁷ المرجع نفسه، ص 125.

المعارضة لها. ففي 16/2/1998 أصدرت وزارة الإعلام قراراً يأمر ثمانية من أصحاب محطات التلفزة في الضفة الغربية بإغلاق مكاتبهم ووقف البث، وذلك بذريعة تأثيرهم على "المصالح المركزية الفلسطينية"⁹⁸.

5. نظام زبائني:

سعت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها إلى تكوين نظام زبائني Clientelism، وهذا ما تقوم به العديد من الأنظمة بهدف ترسيخ سيطرتها. حيث تعتمد الزبائنية على إقامة علاقة بين راع ورعية، بحيث يتم شراء ولاء الرعية من خلال توفير الموارد المالية والخدمات، وفي محاولة السلطة لبناء نوع من الهيمنة يتم استخدام آليات عديدة، من أهمها التجنيد في أجهزة الدولة العسكرية والمدنية. وكذلك الاحتواء بواسطة تحويل العطايا إلى فئات معينة⁹⁹. وهذا يفسر النظام الاجتماعي الهجين وتأسيس السلطة منذ نشأتها كدولة رفاه "جنينية".

أظهرت دراسة إبراهيم محاجنة بأن السلطة الفلسطينية أسست منذ نشأتها كدولة رفاه "جنينية"، وذلك بهدف إحكام سيطرتها على المجتمع الفلسطيني، وترسيخ دولانيتها من أجل الحفاظ على النظام العام¹⁰⁰. فالسلطة تقدم مخصصات للمدنيين عبر وزارة الشؤون الاجتماعية، يتمثل بإغاثة المهمشين، وتقديم حد أدنى للفقراء، والذي تمّ توحيدهما سنة 2010 في برنامج التحويلات النقدية تحت مسمى "البرنامج الوطني للحماية".

⁹⁸ المرجع نفسه، ص 121.

⁹⁹ Joshua Stacher, *Adaptable Autocrats: Regime Power in Egypt and Syria* (Stanford, California: Stanford University Press, 2012).

¹⁰⁰ إبراهيم محاجنة، "نظام الضمان الاجتماعي المهجن في الضفة الغربية بين سنتي 1994 و2014"، مجلة عمران، العدد 12، 2015، ص 85.



يضاف إلى ذلك تقديم مخصصات ومنح تنموية للفقراء في تجمعات سكنية خلف جدار الفصل العنصري، وفي هذا الإطار تدفع وزارة العمل مخصصات للعاطلين عن العمل بسبب الجدار، والذين وصل عددهم إلى 250 ألف، لكنها توقفت سنة 2005 بسبب سوء الوضع الاقتصادي. يضاف إلى ذلك لجان الزكاة التابعة لوزارة الأوقاف والتي تكفل الأيتام وبعض الأسر الفقيرة. وفيما يتعلق بالمخصصات المقدمة للأمنيين، فيتم الدفع لهم بواسطة شؤون الأسرى والمحربين ومؤسسة أسر الشهداء. أما موظفي السلطة فيحصلون على مخصصات التأمين، كما أن هيئة التقاعد الفلسطينية توفر معاشات التقاعد. مع الأخذ بعين الاعتبار أن قانون الخدمة المدنية يقدم لموظفي السلطة تأمين إصابات العمل والعجز والوفاة الطبيعية، كما يضمن تأمين الأمومة للموظفات¹⁰¹.

تتمظهر الزبائنية في السلطة الفلسطينية بحسب هلال في عدة مجالات، من أهمها توزيع الموارد وفق الحسابات السياسية بهدف تحصيل الولاء، وتحديد أو احتواء المعارضة السياسية للسلطة الفلسطينية بحيث تصبح الدولة مستخدماً رئيسياً في المجتمع، بما في ذلك احتكار الوظائف ذات الامتيازات العالية، وضمّ شريحة واسعة من الأنثليجنسيا The intelligentsia داخل مؤسسات السلطة، وغض السلطة الطرف عن تلقي بعض مؤسسات المجتمع المدني تمويلاً خارجياً¹⁰².

6. شرعية سياسية:

حاولت السلطة بناء شرعية سياسية كبديل عن الشرعية السياسية للمنظمة، والتي تأكلت بفعل اتفاق أوسلو، وذلك من خلال إجراء انتخابات

¹⁰¹ المرجع نفسه.

¹⁰² جميل هلال، الطبقة الوسطى الفلسطينية، ص 24.

رئاسة السلطة والمجلس التشريعي. تنافس على رئاسة السلطة؛ رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة ياسر عرفات في مقابل الناشطة الاجتماعية سميرة خليل. بحسب تقرير لجنة الانتخابات المركزية بلغ عدد المسجلين في الانتخابات 1,028,280 شخصاً، انتخب منهم 736,825 بنسبة 71.66% من المسجلين، عدد الأصوات الصحيحة منها (أي باستثناء الأوراق الباطلة والبيضاء) 715,966 بنسبة 69.63%، حصل عرفات على 643,079 صوتاً بنسبة 87.28%، مقابل 72,887 لسميرة خليل بنسبة 9.89%¹⁰³. وهذا يدفعنا للاستنتاج بأن حوالي ثلث الذين يحق لهم التسجيل في الانتخابات لم يسجلوا، حيث تظهر إحصائيات المركز الفلسطيني للإحصاء أن تعداد الفلسطينيين سنة 1997 قد وصل إلى 2,895,683¹⁰⁴. وبما أن نسبة من تقل أعمارهم عن 15 عاماً تقدر بـ 46.9%¹⁰⁵، فهذا يعني بأن حوالي نصف مليون لم يسجلوا في الانتخابات أي بمقدار الثلث، وهذا يقودنا للاستنتاج بأن رئيس السلطة حصل على تفويض من 43% ممن يحق لهم التصويت في الضفة الغربية وقطاع غزة. علاوة على ذلك قاطع انتخابات المجلس التشريعي عدة قوى وأحزاب فلسطينية في مقدمتها الفصائل العشرة التي عارضت أو سلبوا، والتي تضم الجبهتين الشعبية والديموقراطية وحماس والجهاد، ولم يشارك في الانتخابات من القوى الفلسطينية سوى حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، وحزب الشعب. إذاً... بدل أن

¹⁰³ لجنة الانتخابات المركزية، الديمقراطية في فلسطين: الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي 1996 (رام الله: لجنة الانتخابات المركزية، 1996)، ص 37.

¹⁰⁴ الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018)، ص 12.

¹⁰⁵ الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 (ملخص نتائج التعداد) (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999)، ص 41.



تعمل انتخابات 1996 على تعزيز شرعية السلطة، زادت من تآكل شرعيتها ورسخت من الانقسام السياسي الفلسطيني.

في السياق نفسه، لم يستطع المجلس التشريعي الإسهام في تعزيز شرعية النظام السياسي القائم، بل على العكس أسهم أدائه الضعيف وتغول السلطة التنفيذية عليه في تآكل شرعية النظام السياسي. تظهر ذلك في عدة مؤشرات من أبرزها رفض رئيس السلطة الأخذ بتوصياته أو الالتفاف عليها. فعلى سبيل المثال، وبعدما شكل المجلس التشريعي لجنة خاصة في 1997/5/27، للتحقيق في موضوع الفساد في السلطة الفلسطينية، رفعت اللجنة تقريراً أشار إلى وجود حالات فساد واضحة قام بها مسؤولين من مراتب عليا في السلطة، وطالب المجلس رئيس السلطة بإحالة بعض المسؤولين إلى النيابة العامة لاستكمال التحقيق، كما طالب المجلس الرئيس بوقف واستبعاد بعض المسؤولين عن العمل العام؛ والطلب منهم إعادة الأموال التي حصلوا عليها بطرق غير مشروعة. كما أوصى بضرورة مراجعة المجلس التشريعي أحكام القانون الخاص بهيئة الرقابة العامة بحيث تصبح هيئة الرقابة أكثر فعالية وحيادية، وذلك باقتراح مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيسها وإلزامه بتقديم تقريره السنوي للمجلس إضافة إلى "رئيس الدولة". واقتراح توسيع صلاحياتها ليشمل التدقيق في أعمال الأجهزة الأمنية والشركات المملوكة للدولة¹⁰⁶.

همّش رئيس السلطة المجلس التشريعي وأضعف دوره الرقابي بمماطلته الاستجابة لطلب المجلس بإحالة المشتبه بهم للمساءلة الرسمية، بما فيهم الأشخاص الذين أدانتهم لجنة وزارية شكلها الرئيس برئاسة الأمين العام للرئاسة حول الموضوع نفسه. في السياق نفسه، امتنع رئيس هيئة الرقابة

¹⁰⁶ عزمي الشبيبي، مرجع سابق، ص 5.

العامّة بعد سنة 1998 عن تقديم تقريره السنوي للمجلس التشريعي ونشره للجمهور، وحصر تسليمه لرئيس السلطة فقط. في سياق متصل، عدّل القانون الأساسي بحيث يلزم رئيس السلطة بأخذ موافقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس هيئة الرقابة العامّة ورئيس ديوان الموظفين والنائب العام، ولكن الرئيس رفض المصادقة عليها والالتزام بها. عجز المجلس عن محاسبة الرئيس وكافة الأشخاص الذين تحت مسؤوليته المباشرة بذريعة أنّ الرئيس منتخب من الجمهور، ولا يخضع لمساءلة المجلس، مما شجع عدداً كبيراً من الشخصيات المتنفذة وبشكل خاص العاملين في المؤسسات الأمنية على استخدام مظلة الرئاسة كغطاء لهروبهم من المحاسبة. تجاهل الرئيس متابعة قرارات المجلس بالرغم من أن غالبية الوزراء استقالوا على خلفية هذا التقرير، وكاد المجلس أن يسقط إلا أن الرئيس نجح في احتواء نتائج هذا التقرير، وتمّ استيعاب عدداً من أعضاء المجلس التشريعي واحتوائهم في الحكومة الجديدة، وبشكل خاص بعض من أسهموا في إعداد تقرير الفساد، مما أضعف من هيبة وسمعة المجلس أمام المواطنين¹⁰⁷. وهذا ما زاد من تآكل شرعية النظام السياسي.

7. مشروعية بديلة:

حاولت بعض أطراف السلطة بناء مشروعية جديدة بديلة للميثاق الوطني الذي تمّ تجاوزه على أرض الواقع؛ لكن محاولتهم باءت بالفشل. فعلى الرغم من مصادقة المجلس التشريعي على القانون الأساس (الدستور) في سنة 1997، إلا أن الرئيس رفض وماتل في المصادقة عليه. فلم يوافق

¹⁰⁷ المرجع نفسه، ص 6.



عليه إلا بعد خمس سنوات من إقرار المجلس له¹⁰⁸، وفيما بعد تمّ تجاوزه كما سنرى في السطور اللاحقة. في سياق متصل تمّ التصويت على إلغاء معظم مواد الميثاق الوطني، في جلسة المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في غزة في 12-13/12/1998 بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton¹⁰⁹. بناء على ذلك يمكننا الادعاء بأن مشروعية المنظمة ومن خلفها السلطة، أطلق عليها رصاصة الرحمة، وهذا زاد في تآكل شرعية السلطة المهترئة أصلاً.

8. ترميم الشرعية السياسية:

يمكننا الادعاء بأنّ الرئيس عرفات استعاد جزءاً من الشرعية المفقودة، بصموده في مفاوضات كامب ديفيد Camp David Accords سنة 2000، حيث التف جزء كبير من الشعب الفلسطيني والقوى السياسية من حوله، مؤيدة لقراره بعدم التوقيع على اتفاق نهائي يتضمن التنازل عن الحقوق والثوابت الفلسطينية. كان اندلاع الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) سنة 2000 فرصة لاستعادة هذه الشرعية، فبعدما انغمست قيادة السلطة في مفاوضات غير مجدية للوصول لحل نهائي للقضية الفلسطينية، أدركت أنّ القيادة السياسية الإسرائيلية لا تريد "السلام"، وإنما تريد الاستسلام الكامل من قبل الشعب الفلسطيني وقيادته. دعم عرفات غير المباشر لانتفاضة الأقصى (ومن قبلها هبة النفق سنة 1996)، جعله يستعيد جزء من شرعيته السياسية، على اعتبار أنه عاد للزهج السياسي الذي أسست بموجبه المنظمة، لكن بقيت مشروعية السلطة تعاني من ثلثة خطيرة بعد تجاوز الميثاق الوطني.

¹⁰⁸ عرفات يصادق على القانون الأساسي الفلسطيني والأحمد يعتبر التصديق خطوة للفصل بين السلطات، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 2002/5/30، انظر: <https://bit.ly/2wLXirz>

¹⁰⁹ موقع منظمة التحرير الفلسطينية، 2016/12/12، انظر: <https://bit.ly/2Kx2SjA>

تسبب دعم عرفات لانتفاضة الأقصى بفرض حصار دولي عليه، وجرّت محاولة لتجريده من صلاحياته أو على الأقل تقليصها من خلال استحداث منصب رئيس الحكومة. فمُنذ نشأة السلطة هيمن عرفات على المشهد السياسي الفلسطيني من خلال جمعه الرئاسات التنفيذية جميعها بيده، وسيطرته على مصادر القوة الثلاث وهي احتكار القرار السياسي، والتحكم الكامل في المال العام، والسيطرة على الأجهزة الأمنية. وبحسب علي الجرباوي فإن الضغوط الخارجية التي مورست على عرفات، أجبرته على القبول في آذار/ مارس 2003 بتعديل القانون الأساسي للسلطة، واستحداث منصب رئيس الحكومة ليتراًس الحكومة باستقلالية عن رئيس السلطة، واقتطاع القسم الأهم من صلاحيات الرئيس وإعطاؤه إلى رئيس الحكومة، بما فيها السيطرة على المال العام، والإشراف على عدد من الأجهزة الأمنية. وبالتالي لم يأت ولادة منصب رئيس الحكومة بصورة طبيعية من داخل النظام، وإنما فرض على النظام. لكن وعلى الرغم من ذلك بدأ عرفات بعملية ممنهجة لتقويض موقع رئيس الحكومة الجديد ومكانته، وذلك لاسترجاع الحكومة والصلاحيات المسلوقة منه. مما قاد رئيس الوزراء حينها محمود عباس إلى تقديم استقالته بعد أربعة أشهر فقط من توليه رئاسة الحكومة¹¹⁰. يمكن القول بأن سبب رفض عرفات لتقاسم السلطة مع عباس لا ينحصر في عدم رغبته في تقاسم السلطة، وإنما يعود لرفضه الخضوع لضغوط الرباعية و"إسرائيل" من أجل السيطرة على الأجهزة الأمنية وتمويلها، والذي كان عرفات يسيطر عليهما لاستخدامهما كأدوات ضغط على "إسرائيل" للالتزام

¹¹⁰ علي الجرباوي، "الحكومة الفلسطينية: من أزمة إلى أزمة"، مجلة الدراسات الفلسطينية،

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 26، العدد 104، 2015، ص 42، انظر:

<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/039-047.pdf>



بما تمّ الاتفاق عليه في المفاوضات، ومن هنا جاء دور الأجهزة الأمنية في هبة النفق أو انتفاضة الأقصى.

بصرف النظر عن ملابسات موقف الطرفين، يمكننا الاستنتاج بأن الأزمة بين عرفات وعباس عبّرت عن وجود أزمة في المشروعية وبشكل ضمني عن أزمة في الشرعية، فتعديل القانون الأساسي ومن ثم الالتفاف على هذا التعديل يعني عدم احترام المشروعية أولاً، وعدم الالتزام بها ثانياً، من حيث استسهال تغيير القانون الأساسي لدوافع سياسية، والعمل على التحايل عليها على أرض الواقع. لا بدّ هنا من التنويه بأن إشكالية صراع الصلاحيات الناتج عن استحداث منصب رئيس الوزراء لم يقتصر على الحكومة السادسة التي ترأسها عباس في عهد عرفات، وإنما امتد ليشمل تقريباً جميع الحكومات التي لحقتها. ففي الحكومة السابعة بقيادة أحمد قريع، حصل صراع مع الرئيس عرفات حول الصلاحيات الأمنية لوزير الداخلية، ثم تلاها انفجار الأمور في الحكومة الثامنة بقيادة قريع بسبب الانفلات الأمني، فقدم استقالته للرئيس عرفات. تكرر الصراع بين منصبي الرئيس ورئيس الوزراء في الحكومة التاسعة التي ترأسها قريع في عهد الرئيس عباس. ثم تفجرت الأمور بعد تكليف هنية بتشكيل الحكومة العاشرة، ولم تهدأ حتى بعد تشكيل الحكومة الـ 11 (حكومة الوحدة الوطنية برئاسة هنية). لكن الأمور عادت للهدوء في عهد الحكومات التي ترأسها سلام فياض؛ نتيجة التوافق بين الرئيس وموقع رئيس الوزراء، وربما يعود ذلك لوجود خصم سياسي مشترك متمثل بحكومة هنية في غزة. لكن الأمور عادت للتفجر من جديد في الحكومة التي ترأسها فياض في بداية سنة 2013، نتيجة خروج مظاهرات ضده احتجاجاً على سياساته الاقتصادية، مما قاد إلى تقديم استقالته¹¹¹. وحتى بعد تكليف

¹¹¹ محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص 228.

رامي الحمد الله في منتصف 2013 بتشكيل الحكومة، برزت مشكلة تداخل الصلاحيات، مما دفعه لتقديم استقالته بعد 18 يوم من تشكيلها، إلا أنه عاد عن استقالته عقب التفاهم مع الرئيس على حدود صلاحياته¹¹².

يجادل أحمد عبد الرحمن بأن الرئيس عرفات كان يحاول دوماً الموازنة بين الحق التاريخي والواقعية السياسية. وفي فترة رئاسته أسس لكيانية فلسطينية على جزء من أرض الوطن، فأصبح الاشتباك مباشر مع المحتل بعد أن كانت المنظمة تعاني العزلة في المنفى، حيث قام عرفات برفع العلم الفلسطيني على مؤسسات السلطة وأصدر الجواز الفلسطيني، مما أسهم بضرب الأكذوبة الصهيونية بعدم وجود شعب فلسطيني¹¹³. في المقابل، يدعي جورج جقمان في معرض تقييمه لمرحلة الرئيس عرفات، بأنه قام بتوزيع المنح المادية وأوجد نظام زبائني clientelis، مبني على التحكم بالتعيينات في المكاتب والدوائر الحكومية والترقيات وما إلى ذلك، وذلك بهدف بسط سلطته الداخلية، وتدعيم سيطرته. فأضعف السلطين التشريعية والقضائية، وحصر القرار السياسي بيده، حتى أضحى شخص الرئيس بمثابة الصمغ اللاصق للنظام السياسي الفلسطيني والسلطة الفلسطينية¹¹⁴.

¹¹² المرجع نفسه، ص 148.

¹¹³ أحمد عبد الرحمن، عرفات: حياته كما أرادها (رام الله: دار الحرية للثقافة الوطنية، 2016)، ص 37.

¹¹⁴ جورج جقمان، قبل وبعد عرفات: التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية (رام الله: مواطن، 2011)، ص 99.



رابعاً: السلطة في عهد الرئيس عباس

1. التأسيس لشرعية سياسية:

بعد وفاة عرفات حاول خليفته عباس بناء شرعية سياسية من خلال التوصل إلى توافق سياسي مع الفصائل الفلسطينية فكان اتفاق القاهرة في آذار/ مارس 2005 بحضور 12 تنظيماً وفصيلاً، والذي تمّ الاتفاق فيه على ”ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقاً لقانون انتخابي يتم التوافق عليه“. كما ”وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها، بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تمّ التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس، وتتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات“¹¹⁵.

يمكننا أن نعد توجه عباس نحو التوافق مع الفصائل بهدف إصلاح منظمة التحرير خطوة صحيحة في اتجاه تأسيس شرعية سياسية، والتي سبقها إجراء انتخابات رئاسية في 2005/1/9، شارك فيها سبعة من المرشحين، وقد فاز بها عباس. برزت إشكالية الانتخابات الرئاسية في ضعف إقبال الجماهير على التسجيل للانتخابات بالرغم من تمديد فترة التسجيل، مما دفع رئاسة

¹¹⁵ النص الحرفي ”لإعلان القاهرة“ الصادر عن الفصائل الفلسطينية في 2005/3/17، مركز المعلومات

الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: <https://bit.ly/2IU186F>

السلطة لإصدار قرار في 2004/12/1 بإضافة سجل الأحوال المدنية إلى سجل الناخبين، وذلك بهدف زيادة عدد الناخبين. بلغ عدد من يحق لهم الاقتراع 1,760,481 ناخباً، وبلغت الأصوات الصحيحة للمقترعين 744,246 صوتاً، أما الأصوات الباطلة فبلغت 30,672، والبيضاء 27,159. حصل عباس منها على 501,448 صوتاً¹¹⁶، أي بنسبة 28% ممن يحق لهم الاقتراع و62.52%¹¹⁷ من أصوات الذين مارسوا حقهم الانتخابي. بالرغم من ذلك اعتُبرت الانتخابات الرئاسية سنة 2005 بداية جيدة لتأسيس نظام سياسي قائم على التوافق، ويبدو أن عباس كان بحاجة لشرعية سياسية كي يخوض المفاوضات مع الإسرائيليين. لكن معضلة افتقاد المشروعية بقيت قائمة مما تسبب فيما بعد بانفجار العملية السياسية برمتها.

2. انتكاسة... وتكريس حالة الاستثناء:

تفجرت مفاجأة من العيار الثقيل في الساحة السياسية الفلسطينية؛ عقب فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي سنة 2006، التي شارك فيها معظم الفصائل الفاعلة (باستثناء حركة الجهاد التي قاطعتها)، على خلاف الانتخابات التشريعية الأولى التي عقدت سنة 1996، والتي قاطعها معظم الفصائل الفلسطينية، هذه الأجواء التنافسية أُلقت بظلالها على نسبة المشاركة الشعبية في تلك الانتخابات، حيث مارس حق الانتخاب

¹¹⁶ خالد شعبان، الانتخابات الرئاسية الفلسطينية 2005/1/9، موقع مركز التخطيط الفلسطيني،

اللجنة التنفيذية، منظمة التحرير الفلسطينية، 2006/1/16، انظر: <https://bit.ly/2rSjPyc>

¹¹⁷ يوجد اختلاف في تقدير عدد من يحق لهم الاقتراع بين مركز التخطيط الفلسطيني الذي يقدّره بـ 1,760,481 ناخب؛ انظر: خالد شعبان، مرجع سابق، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الذي يقدّره بـ 1,273,049 ناخب؛ انظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2006). فإذا أخذنا بتقديرات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان فسوف تكون النسبة 39.4%.



1,042,424، أي ما يعادل نسبته 81.8% من المؤهلين للانتخاب¹¹⁸ البالغ عددهم 1,273,049¹¹⁹، فازت حماس بـ 78 مقعداً من أصل 132، فيما حصلت في المقاعد النسبية على 44.45% من الأصوات الصحيحة. في المقابل، حصلت فتح على نسبة 41.43% من الأصوات¹²⁰. سعت حماس إلى تشكيل حكومة وحدة فلسطينية لكنها فشلت في ذلك. وبحسب عزام الأحمد فإن حركة فتح رفضت الدخول في حكومة وحدة وطنية لسببين، أولهما: شعور فتح بأن حماس أرادت منها أن تكون ملحققة بها. وثانيهما: رفض حماس الموافقة على جميع الشروط التي اتفقت فتح عليها مع فصائل م.ت.ف للمشاركة في الحكومة، وهي الاعتراف بوثيقة الاستقلال والقانون الأساس للسلطة، وأن م.ت.ف هي الممثل الشرعي والوحيد، وعقد مؤتمر دولي للسلام من أجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية¹²¹. إذاً من جديد برزت معضلة المشروعية المتأكلة، بعدما ظهرت شرعيتين سياسيتين في الساحة الفلسطينية، شرعية الرئيس وشرعية المجلس التشريعي.

تنازع الشرعيات المتداخل مع مشروعية متأكلة واختلاف الرؤية الوطنية، قاد إلى صراع على الصلاحيات بين عباس وحماس، ففي حين

¹¹⁸ يوجد اختلاف في التقديرات بين مركز التخطيط الفلسطيني الذي يقدرهم بـ 1,760,481 ناخب؛ انظر: خالد شعبان، مرجع سابق، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الذي يقدرهم بـ 1,273,049 ناخب؛ انظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع سابق. فإذا أخذنا بتقديرات مركز التخطيط فستكون نسبة المشاركة 59.2%.

¹¹⁹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 3.

¹²⁰ الانتخابات التشريعية الثانية 2006، مجموع أصوات القوائم على مستوى الدوائر، موقع لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين، انظر: <https://bit.ly/2wUniBh>

¹²¹ زكريا محمد، "مقابلات: عزام الأحمد، رئيس كتلة "فتح" في المجلس التشريعي الفلسطيني"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 17، العدد 67، 2006، ص 30، انظر:

<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/7126.pdf>

احتفظ عباس بسيطرته على م.ت.ف وعلى منصب الرئاسة، بالإضافة إلى السيطرة على الأجهزة الأمنية وعلى جهاز الخدمة المدنية. سيطرت حماس في المقابل على المجلس التشريعي وحكومة السلطة. ضمن هذا السياق عمل عباس على استدعاء منظمة التحرير من سباتها على اعتبار أنها مرجعية السلطة (بعد أن تمّ تهميشها سابقاً). هذا الأمر فاقم من مشكلة الشرعية على اعتبار أن منظمة التحرير قد تآكلت مشروعاتها وشرعيتها لأسباب سبق ذكرها. أدى صراع الصلاحيات إلى تأزيم الساحة السياسية الفلسطينية، واندلاع اشتباكات مسلحة بين الطرفين وخصوصاً في قطاع غزة، فأطل شعب الحرب الأهلية برأسه. تدارك قيادات الأسرى في سجن هداريم Hadarim هذا الوضع فأصدروا وثيقة سياسية في شهر أيار/ مايو 2006، تهدف لإيجاد أرضية مشتركة بين الطرفين ومنع انجرار الساحة الفلسطينية لاقتتال داخلي. وبحسب القيادي في حماس عدنان عصفور، فإن فتح خالفت الاتفاق بعدم نشر الوثيقة للرأي العام قبل اكتمال المشاورات حولها في الأطر التنظيمية التابعة لحماس، مما تسبب بحدوث إرباك في حركة حماس وإطلاق تصريحات لبعض القيادات تتملص منها أو تتحفظ على بعض بنودها¹²².

تحفظ بعض قيادات حماس وحركة الجهاد على الوثيقة، دفع عباس للمناداة بطرح الوثيقة للاستفتاء الشعبي. على ما يبدو فإن عباس لم يكن مطلعاً بشكل كامل على تفاصيل الوثيقة، وكان هدفه من الدعوة للاستفتاء إخراج حماس سياسياً بعد تحفظ قيادتها عليها. هذا ما يستنبط من مقابلة أجريت مع عزام الأحمد ونشرتها مجلة الدراسات الفلسطينية سنة 2006، صرح فيها بأن عباس لم يكن منتبهاً إلى وجود بند في الوثيقة يدعو إلى تشكيل

¹²² أشرف بدر، إسرائيل وحماس: الاتصالات والمفاوضات بين الطرفين نموذجاً 1987-2014، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس، 2014، ص 58.



قيادة سياسية للمقاومة¹²³. بعد هذا الخلاف قدمت الوثيقة لمؤتمر الحوار الوطني الذي دعا له عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي في 2006/5/19، بعد أن رفضت حماس فكرة الاستفتاء عليها بذريعة أنها محاولة للالتفاف على الخيار الشعبي والبرنامج السياسي، الذي فازت حماس على أساسه. في المحصلة، تم إدراج الوثيقة للحوار من قبل الفصائل، وبعد أن تم إدخال بعض التعديلات عليها تم التوافق فصائلياً عليها في 2006/6/28، تحت مسمى "وثيقة الوفاق الوطني"¹²⁴.

استمرت المناوشات اليومية وحالة الفلتان الأمني بين حماس وفتح على الرغم من توقيع "وثيقة الوفاق الوطني"، وتشكيل حكومة "الوحدة الوطنية" برئاسة إسماعيل هنية بموجب اتفاق مكة المبني على الوثيقة، فلم تستطع الوثيقة أن تحقق مبدأ المشروعية للسلطة الفلسطينية، لأن المطالبة باعتماد الوثيقة كأساس للمشروعية لم يرق على مبدأ التوافق بقدر ما كان وسيلة للمناكفة السياسية. وحتى بعد توقيع اتفاق مكة في 2007/2/8، الذي استمدت روحيته من وثيقة الوفاق الوطني، بقي الخلاف قائماً؛ يغذيه الموقف الدولي (الأوروبي والأمريكي) الذي رفض فك الحصار عن الشعب الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة، عقب تشكيل حماس للحكومة العاشرة برئاسة إسماعيل هنية، ما لم تعترف حماس بشكل صريح بحق "إسرائيل" بالوجود¹²⁵.

تأزمت الأوضاع الأمنية الداخلية الفلسطينية من جديد حتى وصلت الأمور إلى اتخاذ حماس قرار بحسم الأمور عسكرياً، والسيطرة على قطاع غزة

¹²³ زكريا محمد، مرجع سابق.

¹²⁴ خالد زاوي، مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين (رام الله: مواطن، 2012)، ص 135.

¹²⁵ أشرف بدر، مرجع سابق، ص 60.

في 2007/6/14؛ بذريعة أنها تدافع عن نفسها في مواجهة خطة دايتون¹²⁶ Dayton، التي كانت تستهدف القضاء عليها. في المقابل، اتهمت فتح حماس بالانقلاب على الشرعية. من هنا بدأ عصر جديد في تاريخ السلطة الفلسطينية، انقسمت فيها إلى قسمين يتنازع كل منهما الشرعية، أحدهما في رام الله بقيادة عباس والثاني في قطاع غزة بقيادة حماس. كان المشترك بين السلطتين قدرتهما على فرض سيطرتهما دون النجاح في فرض هيمنتها (بمفهوم غرامشي).

يدعي جورج جقمان بأن الصراع بين حركتي فتح وحماس في جوهره هو صراع على السلطة لا على البرامج¹²⁷. بينما يجادل القيادي في فتح عبد الله الإفرنجي بأن الأزمة بدأت عندما وافقت حماس على المشاركة في الانتخابات التشريعية، من دون اتخاذ السلطة الفلسطينية موقفاً واضحاً في ذلك الوقت، من خلال وضع شرط لمشاركتها بقبول اتفاق أوسلو¹²⁸. مجادلة الإفرنجي تدعّم ما ذهبنا إليه في هذه الورقة من وجود معضلة في المشروعية في النظام السياسي الفلسطيني، كان من الطبيعي أن تنتج أزمة وتنازع للشرعية.

¹²⁶ خطة منسوبة للجنرال الأميركي كيت دايتون، هدفها إضعاف حكومة الوحدة الوطنية بقيادة حماس مقابل تعزيز نفوذ فتح، على أن يتم الانتقال بعدها لانتخابات مبكرة تعيد حركة فتح للسلطة من جديد. انظر: أشرف بدر، مرجع سابق، ص 68.

¹²⁷ جورج جقمان، ”حماس“ و”فتح“: صراع برامج أم صراع على السلطة؟، ”مجلة الدراسات الفلسطينية“، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 17، العدد 68، 2006، انظر: <http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/7244.pdf>

¹²⁸ أشرف العجومي، ”الحكم والحكومة في السلطة الفلسطينية: أزمة المشروع الوطني أم صراع بين ”فتح“ و”حماس“؟ (حوارات مع عبد الله الإفرنجي وخالد البطش وغازي حمد وجميل المجلدوي)“، ”مجلة الدراسات الفلسطينية“، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 18، العدد 69، 2007، ص 126.



انتكست مساعي عباس لبناء شرعية سياسية عقب الانقسام، ودخلت السلطة الفلسطينية تحت إطار حكم الفرد الذي كان موجود سابقاً ولكنه ترسخ بعد الانقسام، وأصبح الوضع الفلسطيني أقرب لما وصفه أغامبين بحالة الاستثناء. فتم تعطيل عمل المجلس التشريعي وإصدار قرارات رئاسية تتخذ صفة القانون (قرار بقانون) تجاوز عددها 193 في الفترة الزمنية الممتدة ما بين سنتي 2007 إلى 2018، معظمها لا يحمل صفة الضرورة الملحة التي توجب إصدارها، كما نصّ القانون الأساسي المعدل¹²⁹. وذلك من مجموع 202 قراراً بقانون تمّ إصدارها منذ إنشاء السلطة الفلسطينية سنة 1994 وحتى سنة 2018¹³⁰. وفي المقابل، قامت حركة حماس في غزة عبر أعضائها في المجلس التشريعي المعطل، بسن مجموعة من التشريعات بشكل منفرد.

3. ما بعد الانقسام... سيطرة بلا هيمنة:

عقب الانقسام كلف عباس؛ سلام فياض بتشكيل حكومة طوارئ، وعلى الرغم من موافقة فصائل منظمة التحرير على تشكيلها، إلا أنها افتقرت للتوافق الوطني بسبب رفض حماس لها، وإعلانها بأن حكومة تسيير الأعمال بقيادة هنية هي التي تتمتع بالشرعية البرلمانية. وضعت حكومة فياض على رأس أولياتها ضبط حالة الفلتان الأمني، عبر مصادرة سلاح فصائل المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية، حتى لا يتكرر ما حدث في غزة¹³¹.

¹²⁹ المقتفي، منظومة القضاء والتشريع في فلسطين، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، انظر:

<https://bit.ly/2IEdocd>

¹³⁰ المقتفي، منظومة القضاء والتشريع في فلسطين، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، انظر:

<https://bit.ly/2IIFnU8>

¹³¹ محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص 98.

اتخذ فياض من حماية المشروع الوطني ذريعة لملاحقة المقاومين في الضفة. صرّح بذلك في مقابلة نشرتها مجلة الدراسات الفلسطينية سنة 2009؛ بالقول:

قادة الأجهزة، لا يعرفون ما هي مهمتهم في الحقيقة، وهذه مشكلة أعتقد أنها لازمت السلطة منذ بداية عهدها. ما هي مهمتنا، ومنذ البداية؟ هل مهمتنا توفير الأمن للاحتلال؟ أعتقد أنه في البداية، كان جوهر مهمة الأجهزة توفير الأمن للقوة المحتلة، كما أن خريطة الطريق عندما عُرضت، تمّ عرضها عملياً بهذا الشكل،...، قلت لقادة الأجهزة إن من واجب الحكومة توفير الأمن والأمان للمواطن، وحماية المشروع الوطني، وفُسّرت ماذا نعني بحماية المشروع الوطني. وقلت إن القيم والقائم على هذا الأمر هو الأخ أبو مازن، وإن الشأن السياسي هنا يتم اتخاذ القرار فيه من جانب الرئيس ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإن القرار هو أن العنف لم يعد جزءاً من العمل النضالي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو الذي نحن ملتزمون به. ولستم أنتم من اتخذته بل القيادة السياسية. وبالتالي، فإن حماية المشروع الوطني الفلسطيني تتبع من فكرة وحدانية عنوان السلاح، ومن احتكار الدولة للقوة، وللإستخدام المشروع لها. ومعنى ذلك، أن أي شخص يحمل السلاح خارج الإطار الرسمي الذي تنفذون فيه تعليمات القيادة السياسية هو خارج عن القانون، وخارج عن النظام، سواء أكان من فتح أو حماس أو أي تنظيم آخر¹³².

¹³² أحمد خليفة (محرر)، "مقابلة: سلام فياض يشرح مشروعه لبناء الدولة ويرد على الانتقادات"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 20، العدد 79، 2009، ص 14، انظر:

<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/10391.pdf>



في المقابل، قامت حكومة هنية في قطاع غزة بمحاولة السيطرة على السلاح وفرض الأمن¹³³، وذلك بعد انهيار الأجهزة الامنية التي ترأس معظم قياداتها أفراد منتسبين لحركة فتح، طلبت منهم حكومة فياض عدم الالتحاق بعملهم. فتم تشكيل المجلس الأعلى للشرطة، وحلّ جهاز الأمن الوقائي الذي كان له دور كبير في الاقتتال الداخلي، كما تمّ تشكيل قوة شرطية نسائية وقوة أمنية بحرية. بينما قامت القوة التنفيذية التي شكلها وزير داخلية حكومة هنية بجمع السلاح من المدنيين (مع الإبقاء على سلاح المقاومة بيد الفصائل)¹³⁴.

سعت كلتا السلطتين في رام الله وقطاع غزة إلى فرض سيطرتهما من خلال السلطة السيادية أولاً ومن ثمّ التحول نحو السلطة الانضباطية. ظهر ذلك وبحسب الحالات المسجلة لدى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان للفترة ما بين بداية الانقسام في منتصف سنة 2007 وحتى نهايته؛ في ارتفاع عدد قتلى أحداث الاقتتال الداخلي والفلتان الأمني في الضفة ليصلوا إلى 46 قتيل، في مقابل 266 قتيل في قطاع غزة¹³⁵. كما ظهر في ارتفاع عدد المعتقلين تعسفياً، على خلفية سياسية، بعد الانقسام في الضفة ليصلوا إلى 125 مقابل 28 حالة في قطاع غزة، في حين تعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية والعنف 147 حالة في الضفة في مقابل 179 حالة في قطاع غزة¹³⁶.

¹³³ مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف دوافع الطرفين، ففياض يرى أن سلاح المقاومة غير شرعي بسبب الالتزام باتفاقات أوسلو، وهنية يرى أن سلاح المقاومة شرعي بيد الفصائل المقاومة، والسلاح خارج إطار المقاومة والذي قد يستخدم للفلتان الأمني غير شرعي.

¹³⁴ محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص 221.

¹³⁵ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية/ التقرير السنوي الثالث عشر (رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2008)، ص 303.

¹³⁶ المرجع نفسه، ص 320.

كرّس الانقسام حالة الانفصال الجغرافي والسياسي بين الضفة وقطاع غزة، والذي طالما طمحت "إسرائيل" إلى فرضه بشتى الوسائل والمبررات، وانتهى الأمر إلى وجود حكومتين لكلٍ منهما أجهزته المدنية والعسكرية والأمنية. تسبب الانقسام في زيادة التوجه نحو نموذج الدولة البوليسية وتغليب الاعتبارات الأمنية على اعتبارات سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات العامة. ترافق ذلك مع تراجع مدى الالتزام بالإجراءات القانونية في عمليات التفتيش والاحتجاز والاعتقال، واحترام الحقوق والحريات العامة¹³⁷. وترافق ذلك مع وجود جهازين للقضاء، وتعطيل المجلس التشريعي. كما حاولت كلتا السلطتين استخدام بعض أحكام القانون كأداة لتبرير ممارساتها وسياساتها، حيث سيطرت حكومة هنية على الجهاز القضائي، وقامت بتشكيل مجلس العدل الأعلى في 2007/9/11 ليقوم بمهام مجلس القضاء الأعلى صاحب الاختصاص الأصيل. وتمّ اللجوء للقضاء العسكري في الاعتقالات والمحاكمات لمواطنين مدنيين؛ على الرغم من عدم قانونية ولا شرعية ذلك حسب القانون الأساسي الفلسطيني. كما قامت حكومة فياض بالتوسع في اتخاذ القرارات الإدارية المضادة، جراء حالة الاستقطاب السياسي غير المسبوق، والتي ألحقت ضرراً بالحقوق الوظيفية لبعض الموظفين العموميين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مثل وقف رواتبهم وإلغاء عقود بعضهم لاعتبارات سياسية، وفصل آخرين من الخدمة¹³⁸.

حاولت كلتا السلطتين فرض هيمنتها من خلال استخدام وسائل الإعلام كأداة للترويج لمواقفهما السياسية، مما رسخ حالة الاستقطاب الإعلامي. نتج عن ذلك ابتعاد وسائل الإعلام التابعة للطرفين عن المهنية أو الموضوعية،

¹³⁷ المرجع نفسه، ص 5.

¹³⁸ المرجع نفسه، ص 6.



فانخرطاً في التحريض المتبادل وإخفاء المعلومات أحياناً. علاوة على انتهاك السلطتين لحرية الإعلام بشكل ممنهج. حيث رصدت إحدى الدراسات أكثر من 500 انتهاك لحرية الإعلام خلال سبع سنوات من الانقسام، بما يتضمنه من اعتقال للصحفيين وملاحقتهم، وحجب المواقع الإلكترونية¹³⁹. وبلغت الأمور ذروتها بمصادقة الرئيس عباس في 2017/6/24 (في ظل حكومة رامي الحمد الله) على قرار بقانون الجرائم الإلكترونية، والذي خلصت مؤسسة الحق في تقرير لها بأنه:

قد أعد ونشر دون مشاركة مجتمعية، وفي ظل استمرار غياب المجلس التشريعي، وينطوي على انتهاكات واسعة للحق في حرية التعبير عن الرأي، والحق في الخصوصية، والحق في الوصول للمعلومات، ويخالف أحكام القانون الأساسي المعدل والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين دون تحفظات ولا سيّما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمعايير الدولية ذات الصلة مخالفات جوهريّة، ويخرج عن المنهجية المتبعة في اتفاقية بودابست بشأن الجرائم الإلكترونية من حيث طبيعة تلك الجرائم وحدودها¹⁴⁰.

4. السعي نحو ترميم الشرعية السياسية:

عقدت عدة اتفاقيات بين طرفي الصراع فتح وحماس؛ منذ أن اندلع تنازع للشرعيات عقب انتخابات المجلس التشريعي سنة 2006، وذلك بهدف ترميم الشرعية السياسية المتأكلة. كان أولها اتفاق مكة سنة 2007 المبني على وثيقة الأسرى، والذي أنتج حكومة الوحدة برئاسة هنية، تلاها الورقة المصرية

¹³⁹ محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص 625.

¹⁴⁰ ملاحظات مؤسسة الحق على قرار بقانون الجرائم الإلكترونية 2017، 2017/10/2، انظر:

<https://bit.ly/2IDBWck>

سنة 2009، ومن بعدها اتفاق القاهرة 2011، ثم اتفاق الدوحة 2012، ثم اتفاق الشاطئ 2014 الذي قاد لتشكيل حكومة الوفاق برئاسة الحمد الله، وأخيراً اتفاق القاهرة سنة 2017 الذي نص على تمكين حكومة الوفاق في قطاع غزة¹⁴¹. القاسم المشترك بين هذه الاتفاقيات هي محاولة بناء شرعية سياسية متوافق عليها من خلال إصلاح منظمة التحرير وإعادة بناء مؤسساتها، وعلى رأسها المجلس الوطني واللجنة التنفيذية على أساس الانتخابات. لكن الإشكالية في هذه الاتفاقيات بأنها أعطت الأولوية لترميم الشرعية السياسية على حساب الاهتمام بترميم المشروع، بمعنى أنها اهتمت بكيفية إعادة بناء منظمة التحرير على حساب التوافق على وثيقة سياسية (عقد اجتماعي أو ميثاق وطني)، تضبط إيقاع العمل الوطني.

بدل أن تسعى القيادة المتنفذة في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية لإنفاذ ما تمّ التوافق عليه في الاتفاقيات السالفة الذكر، ذهبت منفردة باتجاه عقد جلسة للمجلس الوطني في 2018/4/30، الذي لم يجتمع منذ سنة 1998، ولم تجر انتخابات حرة لاختيار أعضائه منذ عقود. وبدل أن يتم العمل على بناء توافق وطني وعقد مجلس توحيدي، أصرت قيادة المنظمة على عقده؛ على الرغم من إعلان الجبهة الشعبية وحماس والجهاد مقاطعة جلساته.

يجادل أحمد عزم بأن أحد الأهداف الأساسية لعقد المجلس كان تجديد الشرعية، وأن هذا الهدف قد تحقق تقريباً¹⁴². وهذا ادعاء مثير للاستغراب؛ فكيف تمّ تحقيق تجديد الشرعية على ضوء عدم إجراء انتخابات للمجلس

¹⁴¹ أبرز الاتفاقيات بين فتح وحماس في 10 أعوام، الجزيرة.نت، 2017/10/12، انظر:

<https://bit.ly/2KMhZWt>

¹⁴² أحمد جميل عزم، آخر مجلس وطني فلسطيني من نوعه، صحيفة الغد، عمّان، 2018/5/8،

انظر: <https://bit.ly/2LjXRft>



الوطني؟ فلو فرضنا جدلاً بأن الظروف لم تسمح بإجراء انتخابات لاختيار أعضاء جدد للمجلس الوطني، فلماذا لم يحصل توافق على أعضائه بين الفصائل، ومن ثم الالتزام بمقررات الاتفاقيات السابقة في القاهرة وغيرها، من إعادة تشكيل مؤسسات المنظمة؟ علاوة على ذلك يفهم من هذا الادعاء بأن الشرعية الفلسطينية تأكلت بسبب عدة عوامل مما أوجب عقد جلسة المجلس. وبما أن المجلس الوطني الحالي هو جزء من الشرعية المتأكلة، فكيف لمجلس متآكل الشرعية أن ينتج لجنة تنفيذية مكتملة الشرعية؟ لا يعقل لمجلس متآكل الشرعية أن ينتج لجنة تنفيذية كاملة الشرعية. يضاف إلى ذلك مسألة تمثيل المجلس واللجنة التنفيذية للشعب الفلسطيني. بما أن المجلس لم يأت بالانتخاب ولا بالتوافق فهو بالتالي يمثل الفصائل والجهات التي حضرته ولا يمثل مجمل الشعب الفلسطيني. وعلى ضوء عدم حضور فصائل وازنة كحماس والجهاد والشعبية التي تحوز مجتمعة على تأييد ما يقارب نصف الجمهور الفلسطيني، قياساً على انتخابات مجالس الطلبة في الجامعات ونتائج انتخابات للمجلس التشريعي سنة 2006، فهذا يعني أن ممثلي نصف الشعب الفلسطيني على الأقل غير ممثلين في المجلس الوطني المنعقد، ومن ثم فإن اللجنة التنفيذية الجديدة ممثلة لمن حضروا الاجتماع وليس للشعب الفلسطيني ككل. والأهم من هذا كله أن المجلس وما نتج عن اجتماعه من لجنة تنفيذية، لا يستندان إلى مشروعية واضحة الملامح أو وثيقة سياسية متوافقة عليها. إن كيف لمثل هذه اللجنة التنفيذية أن تكتسب شرعية بدون أن تمتلك أي مشروعية؟

الخلاصة

توجد علاقة جدلية بين الشرعية والمشروعية، فأزمة الشرعية تتسبب في تجاوز القانون وتكريس حالة الاستثناء، والتحول نحو الحكم السلطوي. في المقابل، فإن عدم وجود عقد اجتماعي أو ميثاق سياسي يحتكم إليه، سيقود الحاكم لتطبيق القانون كما يخلو له. وبالتالي ستتزعزع مشروعية السلطة القائمة، ومن ثم ستتضرر شرعية الحاكم. وفي حالة السلطة الفلسطينية قادت حالة الاستثناء إلى التلاعب بمشروعية النظام القائم، ولاحقاً لتآكل شرعيته ومن ثم تحولها لشكل من أشكال الحكم السلطوي.

استطاعت السلطة الفلسطينية فرض سيطرتها من خلال بناء سلطة انضباطية بواسطة استخدام أدوات العنف، مما جعلها تأخذ شكل "الدولة" البوليسية، لكنها فشلت في بناء هيمنة بمفهوم غرامشي، على الرغم من محاولتها تحقيق ذلك باستخدام أدوات القوة الناعمة كوسائل الإعلام، والعنف الرمزي بواسطة المناهج الدراسية. ومن ثم فإن السلطة الفلسطينية استطاعت السيطرة لكنها فشلت في فرض هيمنتها.

تجادل هذه الورقة بأن السلطة الفلسطينية استطاعت أن تسيطر من خلال استخدام القوة (العنف المادي) واتباع نموذج الدولة البوليسية (من أجل بناء سلطة انضباطية)، لكنها لم تستطع الهيمنة وبناء "دولة" تكاملية قوية، بالرغم من استخدامها العنف الرمزي. من الصعب الوصول إلى الهيمنة بدون تحقق أمرين: الشرعية والمشروعية. مع ملاحظة أن العلاقة بينهما علاقة جدلية (ديالكتيكية Dialectic relationship). المشروعية يمكن تحصيلها من خلال عقد اجتماعي بين أفراد المجتمع (دستور، وميثاق وطني، وقانون أساس) يتم الالتزام به، وتشتق القوانين منه، وتبنى الرؤى والسياسات بما يتفق مع جوهر هذا العقد الاجتماعي، والإطار النظري الذي



أسس عليه. في حال تمّ تجاوز هذا العقد الاجتماعي تتآكل شرعية هذه السلطة كنتيجة طبيعية لتآكل مشروعيتها. أما الشرعية السياسية فتبنى بناء على طريقة ممارسة الحاكم لسلطته، فإن توافقت مع العقد الاجتماعي اكتسب شرعية سياسية، وإن تجاوز هذا العقد تآكلت شرعيته. بناءً على ما سبق، يمكننا الاستنتاج بأن السلطة الفلسطينية ستبقى تعيش أزمات متلاحقة بسبب الخلل الجوهري في بنيتها، وبدون تجديد مشروعية النظام السياسي والتوافق على ميثاق وطني جديد لن تتحقق الشرعية السياسية المنشودة، فجميع المحاولات السابقة لترميم الشرعية الفلسطينية اصطدمت بغياب المشروعية؛ مما قاد لفشل جميع هذه المحاولات.

صدر من سلسلة دراسات علمية محكمة

1. صابر رمضان، دور الحركة الطلابية الفلسطينية في التحرر الوطني: الفرص والمعوقات، دراسة علمية محكمة (1)، 2016.
2. أشرف عثمان بدر، الصهيونية والغرب من الاستشراق إلى الإسلاموفوبيا، دراسة علمية محكمة (2)، 2016.
3. صابر رمضان، حراك المعلمين الموحد في الضفة الغربية: الواقع، والديناميات، وآفاق المستقبل، دراسة علمية محكمة (3)، 2017.
4. وائل المبوح، حماس بين الميثاق والوثيقة: قراءة في الثابت والمتغير، دراسة علمية محكمة (4)، 2017.
5. حنين مراد، هجرة اللاجئين الفلسطينيين من مخيمات سورية خلال النزاع المسلح (2011-2016)، دراسة علمية محكمة (5)، 2017.
6. حمدي حسين وأشرف بدر، تداعيات حرب سنة 1967 على المشروع الوطني الفلسطيني، دراسة علمية محكمة (6)، 2017.
7. وائل عبد الحميد المبوح، تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان 1982 على السلوك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، دراسة علمية محكمة (7)، 2018.
8. وائل عبد الحميد المبوح، المقاومة الشعبية الفلسطينية: خيار الواقع أم استراتيجية وطنية؟ مسيرات العودة الكبرى نموذجاً، دراسة علمية محكمة (8)، 2018.
9. أشرف عثمان بدر، السلطة الوطنية الفلسطينية: أزمة شرعية أم مشروعية؟، دراسة علمية محكمة (9)، 2018.

من إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

1. سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، صدر من هذه السلسلة 10 مجلدات، تغطي الفترة 2005-2017.
2. سلسلة الوثائق الفلسطينية، صدر من هذه السلسلة 7 مجلدات، تغطي الفترة 2005-2011.
3. سلسلة اليوميات الفلسطينية، صدر من هذه السلسلة 4 مجلدات، تغطي الفترة 2014-2017.
4. سلسلة أولست إنساناً، صدر من هذه السلسلة 13 كتاباً.
5. سلسلة تقرير معلومات، صدر من هذه السلسلة 28 كتاباً.
6. كتب علمية متنوعة (80 كتاباً).
7. كتب باللغة الأجنبية (30 كتاباً).

يوفر مركز الزيتونة الكثير من الكتب والدراسات وفصول من كتب
للتحميل المجاني عبر موقعه، يرجى الاطلاع على الرابط الإلكتروني:

<https://www.alzaytouna.net>



قواعد النشر في سلسلة دراسات علمية محكمة

1. يرحب مركز الزيتونة بالدراسات العلمية التي تُعنى بالمجالات السياسية والاستراتيجية، وخصوصاً تلك المتعلقة بقضية فلسطين وما يرتبط بذلك عربياً وإسلامياً ودولياً.
2. يشترط في الدراسات المرسلّة ألا تكون قد نشرت سابقاً، وأن تلتزم بمناهج البحث العلمي المعتمدة.
3. يرفق الباحث مع الدراسة ملخص باللغتين العربية والإنجليزية بحدود 120-150 كلمة.
4. تخضع المواد المرسلّة للتحكيم العلمي الأولي من هيئة التحرير، ثم ترسل للتحكيم العلمي الخارجي، وفق الأعراف العلمية العالمية. ومن حق الهيئة رفض أي من الدراسات المرسلّة، أو طلب التعديلات اللازمة قبل إجازتها نهائياً للنشر. ويتم تبليغ الكاتب بالقرار خلال شهرين من استلام الدراسة.
5. يحتفظ المركز بكافة حقوق النشر الورقي والإلكتروني للدراسات وترجمتها، ولا يجوز إعادة نشرها إلا بإذن خطي مسبق من المجلة.
6. تُراعَى في كتابة الدراسات الموضوعية والدقة، وقواعد التوثيق والاقتباس، وعمل الهوامش بالطرق المتعارف عليها علمياً، والتي تتضمن:
 - الكتب: اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ورقم الطبعة (مكان النشر: اسم الناشر، تاريخ النشر)، وأرقام الصفحات.
 - المجلات: اسم كاتب المقال، وعنوان المقال، واسم المجلة أو الدورية، ورقم العدد، وتاريخ العدد، وأرقام الصفحات.

• الصحف: اسم كاتب المقال، وعنوان المقال، واسم الصحيفة، ومكان صدورها، وتاريخ العدد.

لمزيد من التفاصيل حول طرق التوثيق، يرجى فتح الرابط التالي:

https://link.alzaytouna.net/Guidelines_Refereed-Academic-Studies

7. يرجى إرسال الدراسات على برنامج Microsoft Word، مع مراعاة أن يكون حجم الخط 14، ونوع الخط Simplified Arabic، كما يرجى إعداد الهوامش في ذيل كل صفحة (على شكل Footnotes).



The importance of the paper lies in its diagnosis and analysis of the PA crisis, perhaps this will contribute to changing the current situation and exiting the crisis. For the first step in any treatment is a correct diagnosis. It is noted that this paper tends to criticize the PA's experience and not evaluate its positives and negatives.

The paper concludes that the PA is living in a structural crisis, related to the corrosion of its legitimacy, and affecting its political legality. If no work is done on constructing a comprehensive harmonious national project, made up of most of the Palestinian people, the crisis will continue.

Keywords:

Palestinian Authority	Clientelism	Political Legitimacy
Palestinian National Council	Palestine Liberation Organization	Israeli Occupation

Abstract

The Palestinian Authority A Legality or Legitimacy Crisis?

The paper aims to study and analyze the legality crisis in the Palestinian National Authority (PA), by raising a fundamental question concerning the essence of the crisis, is it transient or structural? From this question, a number of secondary questions arise, related to how the PA had built its authority in light of the structural crisis, and what were the mechanisms used to impose its authority. The paper is concerned with diagnosing the internal factors of the crisis, without ignoring the external factors affecting the Palestinian situation; mainly the regional tension between what are termed the “Refusal Front” and the “moderation” axis, in addition to the pressure of Israeli occupation, backed by the US. Yet the effective external factors fall outside the topic of the paper, so the latter will basically be concerned with the subjective factors, not because they are more important than the external ones, for matters between them overlap to the extent that it is difficult to separate them, but rather in order to confine the topic. The paper argues that the PA crisis is merely a structural comprehensive one, that extends to the time before its establishment, one related to its legality and legitimacy. It attempts to analyze the PA behavior without abiding by the chronological order. It pursued the historical analytical method, by reviewing related literature.





هذه الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل أزمة الشرعية في السلطة الفلسطينية، عبر طرح تساؤل رئيسي يدور حول ماهية الأزمة، وهل الأزمة عابرة أم بنيوية، تولد عن ذلك عدة أسئلة فرعية تتعلق بكيفية بناء السلطة الفلسطينية لسلطتها على ضوء الأزمة البنيوية التي عايشتها، وما هي ميكانيزمات (آليات) فرض سيطرتها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها تقديم تشخيص وتحليل لطبيعة الأزمة التي تعيشها السلطة الفلسطينية، لعل ذلك يساهم في تغيير الواقع الحالي، والخروج من الأزمة، مع ملاحظة أن هذه الدراسة تنحى باتجاه نقد تجربة السلطة الفلسطينية وليس تقييم إيجابياتها وسلبياتها.

وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن السلطة الفلسطينية تعيش أزمة بنيوية، تتعلق بتآكل مشروعيتها مما يؤثر على شرعيتها السياسية، وبدون العمل على بناء مشروع وطني جامع متوافق عليه بين غالبية أبناء الشعب الفلسطيني ستبقى الأزمة قائمة. وهذه الدراسة هي رقم 9 من سلسلة دراسات علمية محكمة، التي تهدف إلى تسليط الضوء في كل دراسة منها على إحدى القضايا المهمة التي تشغل المهتمين والمتابعين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. وتزود هذه الدراسات، التي تصدر بشكل دوري، القراء بمعلومات محدثة وموثقة ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

ISBN 978-614-494-003-7



9 786144 940037

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | فاكس: +961 1 803 643

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

